التقريـــر السنـــوي

٢٠٢٢

الخليج الدولية للخدمات
Gulf International Services

الخليج الدولية للخدمات
Gulf International Services

الخليج الدولية للخدمات
Gulf International Services

بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركات التي تمتلك فيها شركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ع.ق.) استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا التقرير السنوي، يُشار إلى شركة الخليج الدولية للخدمات بعبارة "الخليج الدولية للخدمات" أو كلمة "المجموعة" لدواعي الملاءمة.

قد يحتوي هذا التقرير السنوي على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات وأنشطة الأعمال التي تديرها المجموعة. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين النتائج الفعلية أو أداء الأعمال أو الأداء التشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على المجموعة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بخدمات المجموعة (ج) فقدان الحصة من السوق والمنافسة داخل القطاع (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية (و) تغير ظروف الأسواق والظروف المالية والاقتصادية (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً كبيراً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة هنا. وتهدف جميع البيانات الواردة هنا إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذا التقرير.

لا تتحمل شركة الخليج الدولية للخدمات وأعضاء مجلس إدارتها ومسؤوليها وموظفيها ومستشاريها والشركات المتعاقدة معها ووكلائها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة والشقيقة مُلزمة بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن شركة الخليج الدولية للخدمات دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

شركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ع.ق.)
ص.ب. ٣٢١٢، الدوحـة، قطـر
هاتف: ٢٠٨٨ ٤٠١٣ (٩٧٤+)
فاكس: ٩٧٥٠ ٤٠١٣ (٩٧٤+)
البريد الإلكتروني: gis@qatarenergy.qa
الموقع الإلكتروني: www.gis.com.qa

”عام اتسم بتعافٍ كبير تحقق من خلال تعزيز معدل تشغيل الأصول والتوسع في الأسواق والإنجازات الاستراتيجية بما يسهم في إضافة قيمة مستدامة“

الرسالة

تلتزم شركة الخليج الدولية للخدمات بالارتقاء بجودة خدماتها وتوسعة نطاقها وزيادة أنشطة أعمال الشركة عبر الحدود لتحقق نمواً مربحاً ومستداماً وتضيف قيمة إلى مساهميها وتلبي توقعات العملاء.

الرؤية

تهدف شركة الخليج الدولية للخدمات إلى أن تصبح الشركة الموفرة لأرقى وأجود الخدمات المقدمة إلى الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز وقطاعات أخرى على المستوى الوطني و/أو الدولي.

المحتويات

مجلس الإدارة	١٠
كلمة رئيس مجلس الإدارة	١٢
تقرير مجلس الإدارة	١٦
تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة	٢٠
نبذة حول مجموعة الخليج الدولية للخدمات	٣٤
نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة	٣٨
تقرير مدققي الحسابات المستقل	٤٥
البيانات المالية الموحدة	٥٨
تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢	٦٨

حضـرة صاحـب السمـو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أميـر دولـة قطـر

صاحــب السمــو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأميــر الوالــد

مجلـــس الإدارة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

السيد/ سعد راشد المهندي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ غانم محمد الكواري
عضــو

الشيخ جاسم بن عبدالله آل ثاني
عضــو

السيد/ علي جابر المري
عضــو

السيد/ محمد ناصر الهاجري
عضــو

السيد/ محمد إبراهيم المهندي
عضــو

كلمة رئيس مجلس الإدارة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

"أبدت المجموعة تعافياً كبيراً عقب الجائحة، فيما كانت تجني ثمار المبادرات الاستراتيجية التي أطلقتها لخلق مستقبل أكثر مرونة وتعزيز القيمة المضافة لمساهميها"

مساهمينا الكرام،

حققت المجموعة منذ بداية عام ٢٠٢٢ تعافياً كبيراً بعد الجائحة، وشهدت جميع قطاعاتها نمواً كبيراً بفضل تحسن الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي واستقرار ديناميكيات قطاع النفط والغاز.

استعراض عام لأنشطة الأعمال

حققت جميع شركات المجموعة نتائج قوية مقارنة بالعام الماضي، فقد شهد قطاع الحفر تعافياً كبيراً بفضل ارتفاع معدل تشغيل أصوله ونجاحه في تجديد عقود لفترات طويلة. كما دخل قطاع الحفر إلى أسواق دولية، حيث فاز بعقدين جديدين في المملكة العربية السعودية والمليديف لتوفير منصات حفر ذاتية الرفع.

وشهد أداء قطاع خدمات الطيران تحسناً في ظل ارتفاع مستوى أنشطة الطيران والإسهامات الملحوظة من الأعمال في مجال الصيانة والإصلاح والتشغيل. وحقق قطاع التأمين أداءً متميزاً عبر توسيع نطاق أنشطة أعماله في شريحة التأمين العام. وحقق قطاع التموين مكاسب بفضل العقد الجديد الذي فاز به العام الماضي، إلى جانب تجديد بعض عقود بنطاق أوسع، الأمر الذي يسهم في زيادة إجمالي أحجام الخدمات التي يقدمها القطاع، هذا بالإضافة إلى إسهامات العقود ذات الصلة ببطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ في قطر.

المبادرات الاستراتيجية

شهدت المجموعة خلال عام ٢٠٢٢ عدة مبادرات استراتيجية تأتي في صدارتها عملية دمج أمواج مع الشقف وأبيلا، حيث تبذل حالياً جهود بشأنها مع توقعات بإنجاز العملية في أوائل عام ٢٠٢٣، وذلك رهناً بالحصول على الموافقات التنظيمية وموافقات المساهمين.

بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بإعادة هيكلة الدين، فإن المجموعة تبذل جهوداً دؤوبة للتوصل إلى هيكل دين يتسم بالكفاءة والفاعلية، الأمر الذي يشكل عنصراً أساسياً في استراتيجيتنا العامة. وستعزز هذه الخطط الجاري تنفيذها من الاستدامة المالية للمجموعة، مما سيسهم بالتالي في دعم مركزنا التنافسي.

وتتسق جميع هذه الجهود مع أولويتنا القصوى المتمثلة في تعظيم القيمة المضافة لمساهمينا على الأجل الطويل.

الاستراتيجية المستقبلية

تهدف استراتيجية المجموعة إلى تعظيم القيمة المضافة عبر الاستفادة من الميزات التنافسية التي تتمتع بها شركات المجموعة، فيما تسعى حثيثاً إلى استكشاف الفرص الملائمة للتوسع في أنشطة الأعمال التكميلية. إضافة إلى ذلك، ستستمر المجموعة في التركيز على تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف في جميع أنشطة أعمالها وتطبيق تدابير جديدة بما يسهم في زيادة ترشيد عملياتها التشغيلية.

واستشرافاً للمستقبل، ستواصل شركات مجموعتنا المحافظة على حصتها من السوق والعمل قدماً على زيادة معدلات تشغيل أصولها وخلق مستقبل أكثر استقراراً من أجل إضافة قيمة إلى المساهمين على الأجل.

كلمة رئيس مجلس الإدارة
(تتمـــة)

النتائج المالية

حققت المجموعة نتائج متميزة مقارنة بالعام الماضي، حيث انخفضت خسائر قطاع الحفر بشكل كبير. كما حقق قطاعا خدمات الطيران والتأمين تقدماً جيداً على مستوى صافي الأرباح مقارنة بالأعوام الماضية. وتحول قطاع التموين إلى تحقيق أرباح في ظل التخفيف من القيود الخاصة التي فرضت عليه جراء الجائحة والإنجازات التي أثمرت عنها عدة عقود في شريحتي القوى العاملة وخدمات التموين.

وبشكل عام، فقد سجلت المجموعة صافي أرباح بواقع ٢٩٠ مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وبلغ إجمالي أصولها ١٠,٩ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

إضافة قيمة إلى المساهمين في المستقبل

منذ الاكتتاب العام الأولي الذي تم في فبراير من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٦، حصل مساهمو المجموعة على أرباح نقدية تراكمية تصل إلى ما يقارب ٢,٧ مليار ريال قطري، بما يعادل حوالي ١٦,٦ ريال قطري للسهم، وبمتوسط نسبة توزيع تقدر بنحو ٥٢٪. إضافة إلى ذلك، فقد تلقى المساهمون أسهماً إضافية يبلغ إجماليها ٦٣ مليون سهم من خلال ثلاثة إصدارات مجانية.

وفي ظل تسجيل نتائج متميزة لعام ٢٠٢٢ مع تحسن ديناميكيات القطاعات، إلى جانب الإنجازات الاستراتيجية، وارتفاع مستوى التوقعات بشأن أنشطة أعمالنا، فإن مجلس إدارة الشركة، وأخذاً في الاعتبار الاحتياجات الاستثمارية والتمويلية، يسره أن يوصي بتوزيع إجمالي أرباح سنوية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بواقع ١٨٦ مليون ريال قطري، وهو ما يعادل ٠,١ ريال قطري للسهم، وبما يمثل ١٠٪ من القيمة الاسمية للسهم.

الخاتمة

ختاماً، أود أن أعرب عن خالص شكري وامتناني إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة ودعمه اللامحدود وتوجيهاته الكريمة. ونحن في شركة الخليج الدولية للخدمات نشعر بالفخر ونؤكد على التزامنا الدائم والكامل بدعم رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

والشكر موصول أيضاً إلى مساهمينا الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمر لنا. وأود أن أؤكد بأننا سنبذل قصارى جهودنا لإضافة قيمة إلى مساهمينا وتحقيق أهداف الشركة، ونتوقع من جميع أصحاب المصلحة دعم هذه الجهود من خلال تعاونهم الكامل لتنفيذ خططنا المستقبلية.

تقرير مجلس الإدارة

”في ظل التعافي الكبير الذي شهدته المجموعة، أبدت جميع القطاعات تقدماً نحو تحقيق التميز وتعزيز قدراتها الأساسية“

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره السنوي للأداء المالي والتشغيلي لشركة الخليج الدولية للخدمات عن السنة المالية ٢٠٢٢.

استعراض عام للأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي

يرتبط نمو قطاع خدمات النفط والغاز ارتباطاً مباشراً بمستويات أسعار النفط والتوسع العام للقطاع من حيث الاستثمارات الرأسمالية. فخلال عام ٢٠٢٢، حافظت المؤشرات في قطاع النفط والغاز على قوتها، وأبدى العديد من المنتجين تطلعات إلى التوسع، لاسيما في المنطقة، الأمر الذي أثمر عن ارتفاع مستوى التوقعات بشأن نمو قطاع خدمات النفط والغاز. علاوة على ذلك، فقد أسهم التخفيف من القيود التي فرضت جراء الجائحة والزخم الذي صاحب الاستعداد لإقامة بطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢ في دعم الصناعات المحلية طوال عام ٢٠٢٢.

المستجدات على مستوى أنشطة الأعمال والتوسع في الأسواق

قطاع الحفر

شهد قطاع الحفر تحسناً على مستوى الأداء بفضل التأثيرات الإيجابية لارتفاع أسعار التشغيل اليومية لمنصات الحفر البحرية منذ منتصف العام الماضي. بالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة تشغيل معظم منصات الحفر البرية خلال النصف الأخير من عام ٢٠٢١، التي تم إيقاف تشغيلها سابقاً، قد أسهمت في ارتفاع إجمالي معدلات تشغيل منصات الحفر. كما نجح القطاع خلال عام ٢٠٢٢ في تجديد عقود لبعض منصات الحفر البحرية لفترات طويلة تتراوح بين عامين وخمسة أعوام، الأمر الذي من شأنه دعم المركز المالي للقطاع في المستقبل.

علاوة على ذلك، نجح القطاع في الدخول إلى الأسواق الدولية، حيث فاز بعقدين جديدين في المملكة العربية السعودية والمليديف لتوفير منصات حفر ذاتية الرفع، مما أسهم في زيادة معدلات تشغيل أصوله وترسيخ تواجده على الصعيد الدولي.

قطاع خدمات الطيران

شهد قطاع خدمات الطيران تحسناً على مستوى الأداء مع زيادة أنشطة الطيران محلياً ودولياً. واستمرت أنشطة الأعمال في مجال الصيانة والإصلاح والتشغيل بالإضافة إلى العمليات الدولية في دعم أداء القطاع.

وخلال عام ٢٠٢٢، نجحت شركة هليكوبتر الخليج في تمديد عقود على مستوى العمليات المحلية والدولية. علاوة على ذلك، فقد تمت إضافة طائرة من الأسطول العامل في قطر إلى الأسطول في أنجولا لتغطية ساعات الطيران الإضافية وفقاً للعقد الجديد. كما أضيفت طائرة من الأسطول العامل في قطر إلى الأسطول في تركيا لتلبية زيادة الطلب من السوق في المستقبل.

قطاع التأمين

حقق قطاع التأمين أداءً متميزاً من خلال توسيع نطاق أنشطة أعماله في شريحة التأمين العام. وبرغم ذلك، خسر القطاع بعض عقود في شريحة التأمين الطبي. ومن ناحية أخرى، يبذل القطاع حالياً جهوداً لاستكشاف فرص جديدة في أسواق المعاملات الفردية ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم محلياً. كما شهد أداء المحفظة الاستثمارية للقطاع تذبذبات نتيجة التقلبات التي تشهدها أسواق رأس المال. وتستعد الكوت أيضاً للاستفادة من نظام التأمين الصحي الإلزامي الذي أطلقته الحكومة مؤخراً، حيث من المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على أقساط التأمين الطبي.

قطاع التموين

حقق قطاع التموين نتائج جيدة بفضل المكاسب التي أثمرت عنها العقود الجديدة التي فاز بها القطاع العام الماضي. علاوة على ذلك، فقد بدأ تدريجياً التخفيف من القيود الخاصة التي فرضت على القطاع جراء الجائحة، الأمر الذي أتاح له إمكانية الإسهام بشكل إيجابي في أداء المجموعة.

تقرير
مجلس الإدارة
(تتمـــة)

كما أتمت المجموعة بنجاح عملية التقييم والمفاوضات مع مجموعة منايا القابضة لإجراء عملية دمج شامل محتملة لشركة أمواج لخدمات التموين المحدودة مع كيانات محددة تابعة لشركتي الشقب أبيلا للخدمات التموينية وأطياب للخضار والفواكه.

ومن المتوقع إنجاز عملية الدمج في أوائل عام ٢٠٢٣، وذلك رهناً بتوقيع جميع الأطراف على الاتفاقيات النهائية والحصول على الموافقات التنظيمية ذات الصلة، فضلاً عن موافقات الجمعيات العامة للشركات. وسيتم الإفصاح عن جميع تفاصيل عملية الدمج عقب التوصل إلى الاتفاقية النهائية.

الاستراتيجية المستقبلية

ستركز استراتيجية المجموعة بصورة أساسية على زيادة حصتها من السوق في قطر والدخول إلى أسواق دولية جديدة بحسب كل قطاع. وسيكون أحد أهدافها الأساسية هو إعادة تنظيم أنشطة أعمالها الأساسية بشكل استراتيجي عبر الاستمرار في تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف وزيادة معدلات تشغيل الأصول، الأمر الذي سيتيح للقطاعات إمكانية الاستفادة بشكل أفضل من نقاط قوتها المحلية والدولية وإضافة قيمة إلى المساهمين. كما تعتزم المجموعة تأمين مصادر جديدة للإيرادات على نحو استراتيجي، وذلك بالاستفادة من المشاريع ذات الصلة بخطة توسعة حقل الشمال القطري.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف وتشغيل الأصول

يندرج ترشيد التكاليف والموارد ضمن الأولويات الرئيسية لشركات المجموعة، حيث تواصل الكيانات مسيرتها نحو التحول إلى وحدات أكثر اقتصاداً وكفاءة تطبق نظاماً صارماً بشأن التكاليف.

وفيما يتعلق بتشغيل الأصول، فقد انصب التركيز الرئيسي للمجموعة على ضمان زيادة معدلات التشغيل دون أن يأتي ذلك على حساب معايير الجودة والسلامة. وفي قطاع الحفر، بلغ معدل تشغيل منصات الحفر ٩١٪. وفي قطاع خدمات الطيران، ارتفع إجمالي عدد ساعات طيران الأسطول بنسبة ٣١٪، وذلك بفضل ازدياد أنشطة الطيران على مستوى العمليات المحلية والدولية.

النتائج المالية

حققت المجموعة صافي أرباح بواقع ٢٩٠ مليون ريال قطري، بزيادة تبلغ نسبتها ٤٣٦٪ مقارنة بالعام الماضي. وارتفع إجمالي إيرادات المجموعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بنسبة تبلغ ١٩٪ مقارنة بعام ٢٠٢١ ليصل إلى ٣,٧ مليار ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، مقارنة بإيرادات بلغت ٣,١ مليار ريال قطري للعام الماضي. وقد حققت المجموعة أرباحاً قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بواقع ٨٠٧ مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

ويُعزى تحسن الأداء بصورة أساسية إلى ارتفاع نتائج قطاعات الحفر وخدمات الطيران والتأمين. وقد شهد قطاع الحفر تعافياً بفضل ارتفاع أسعار التشغيل اليومية لمنصات الحفر وزيادة معدلات التشغيل. واستفاد قطاع خدمات الطيران من ارتفاع مستوى أنشطة الطيران وزيادة الإسهامات من أنشطة الأعمال في مجال الصيانة والإصلاح والتشغيل. وارتفعت نتائج قطاع التأمين، الأمر الذي يعود بصورة أساسية إلى انخفاض عدد المطالبات المسجلة.

وقد ارتفع إجمالي أصول المجموعة بنسبة تبلغ ١٠٪ خلال عام ٢٠٢٢، ليصل إلى ١٠,٩ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. وفيما يتعلق بالسيولة، فقد سجلت المجموعة أرصدة نقدية، تشمل الاستثمارات قصيرة الأجل، بواقع ١,١ مليار ريال قطري. وبلغ إجمالي الدين على مستوى المجموعة ٤,٢٩ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

استراتيجية التمويل

تتمحور استراتيجية المجموعة بشأن التمويل حول الوصول بالدين إلى أمثل مستوى يتوافق مع استراتيجيتها العامة إزاء النمو والأرباح.

وما زالت مستويات الدين الحالية تؤثر على صافي أرباح المجموعة، فتكاليف التمويل، التي تندرج ضمن المكونات الأساسية للتكلفة، تحد من قدرة قطاع الحفر بصفة خاصة على تحقيق الأرباح المنشودة.

وأخذاً في الاعتبار الاستراتيجية العامة للشركة وآفاق النمو المستقبلية، فإن إعادة هيكلة الدين تشكل أهمية بالغة، ليس فقط للوصول إلى المستوى المثالي من الفوائد، بل أيضاً للحصول على قدر أكبر من المرونة لإدارة السيولة والتخفيف من حدة الضغوط التي يتعرض لها الوضع المالي للمجموعة. وتحقيقاً لهذه الأهداف، فقد عملت إدارة المجموعة بصورة حثيثة على مدار العام، وأشركت جميع أصحاب المصلحة للوصول إلى الهيكل المثالي للدين.

توزيع الأرباح المقترح

في ظل التعافي الكبير الذي يشهده الأداء المالي للمجموعة، يُوصي مجلس إدارة الشركة بتوزيع إجمالي أرباح سنوية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بواقع ١٨٦ مليون ريال قطري، وهو ما يعادل ٠,١ ريال قطري للسهم، وبما يمثل ٦٤٪ من صافي أرباح المجموعة.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بالشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لرؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة وقيادته الرشيدة. كما نتقدم بالشكر إلى عملاء المجموعة على ثقتهم الدائمة وللإدارة العليا لشركات المجموعة على إخلاص أعضائها والتزامهم وتفانيهم الدائم في العمل. والشكر موصول أيضاً لمساهمينا الكرام على ثقتهم الكبيرة في الشركة وإدارتها.

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

قطاع الحفر

الاستراتيجية

تتمحور استراتيجية أعمال قطاع الحفر حول تحقيق أفضل أداء ممكن على مستوى العمليات، سواء من حيث معدلات التشغيل أو الالتزام بالجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة، وضبط هياكل التكاليف المنخفضة بالفعل، وتنويع قاعدة العملاء وتوسعة نطاقها. كما تهدف شركة الخليج العالمية للحفر إلى استكشاف الفرص التي يمكن أن تسهم في زيادة معدلات تشغيل أسطولها مع ارتفاع الطلب على خدمات الحفر في الأسواق.

مستجدات القطاع

يشهد قطاع الحفر البري والبحري تعافياً بعد تباطؤ استمر لفترة طويلة، وتحسنت أوضاع السوق بشكل كبير منذ بداية عام ٢٠٢٢. وارتفع الطلب على الطاقة بشكل كبير في ظل التعافي الذي أعقب الجائحة. وبالتوازي مع ذلك، فقد توقفت الإمدادات العالمية جراء التوترات الجيوسياسية، مما أسهم في تعزيز آفاق التنقيب عن النفط والغاز. كما ظلت ديناميكيات العرض والطلب في سوق منصات الحفر البحرية ضمن مستويات مواتية خلال عام ٢٠٢٢، وهو ما أثمر عن ارتفاع أسعار التشغيل اليومية وزيادة معدلات تشغيل الأصول على نطاق عالمي.

الإنجازات الرئيسية

تمثل أحد الإنجازات الرئيسية للقطاع في الدخول إلى الأسواق الدولية، حيث فاز بعقدين جديدين في المملكة العربية السعودية والمليديف، مما أسهم في زيادة معدلات تشغيل أصوله وترسيخ تواجده على الصعيد الدولي.

واستمر أداء القطاع في الارتفاع بفضل زيادة أسعار التشغيل اليومية لمنصات الحفر البحرية منذ منتصف العام الماضي. كما نجح القطاع خلال عام ٢٠٢٢ في تجديد عقود لبعض منصات الحفر البحرية لفترات طويلة تتراوح بين عامين وخمسة أعوام، مما سيدعم مركزه المالي في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تشغيل منصة حفر برية أخرى (GDI-٨) خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢، وهو ما أسهم في ارتفاع إجمالي معدلات تشغيل الأصول.

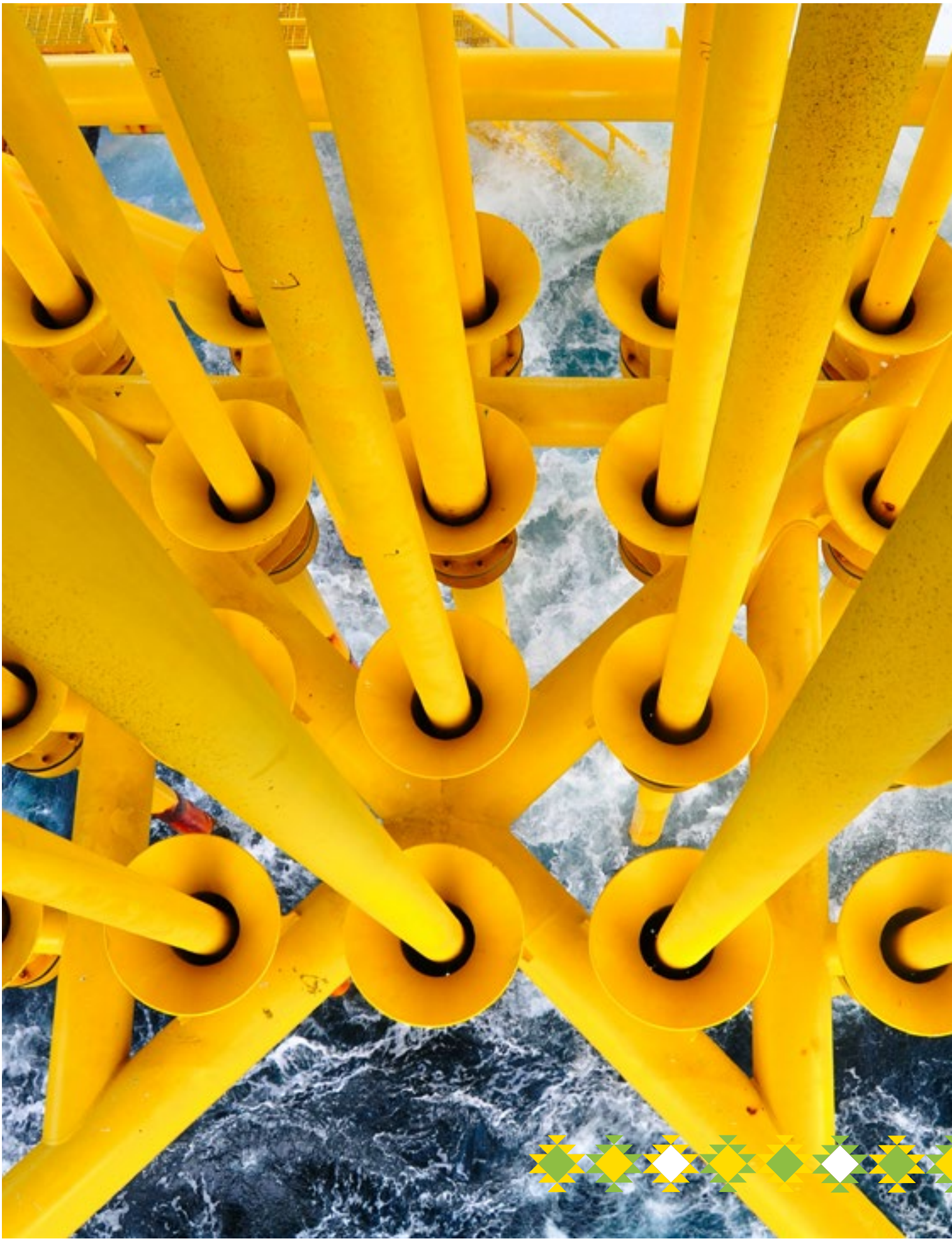

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

(تتمـــة)

نقاط القوة التنافسية

يُعد قطاع الحفر التابع للمجموعة الموفر الرائد لخدمات الحفر البرية في قطاع النفط والغاز القطري، فيما يستحوذ أيضاً على حصة كبيرة من السوق القطرية في مجال تقديم خدمات الحفر البحرية. ويتمتع أيضاً بخبرة كبيرة في إدارة وتشغيل منصات الحفر في المياه القطرية بالتعاون مع شركات كبيرة أخرى تعمل في مجال الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز.

إضافة إلى ذلك، تتولى شركة الخليج العالمية للحفر إدارة أكبر أسطول في قطر، حيث لا يوجد منافس آخر يدير أسطول بهذا الحجم على المستوى المحلي. ونتيجة لذلك، تحقق شركة الخليج العالمية للحفر فوائد من وفورات الحجم الكبيرة مقارنة بمنافسيها، الأمر الذي يتيح لها إمكانية تقديم خدمات الحفر بتكاليف منخفضة. وبرغم أن مقاولي الحفر لجؤوا إلى إيقاف تشغيل منصات الحفر خلال العقد الماضي جراء تردي ظروف الأسواق، إلا أن شركة الخليج العالمية للحفر قد حافظت على استقرار معدلات تشغيل أسطولها. ونتيجة لذلك، فإن أسطول شركة الخليج العالمية للحفر لا يتطلب إلى قليل من التكاليف لتعبئته وإعادة تشغيله، الأمر الذي ينظر إليه العملاء المحتملون بشكل إيجابي.

الإنجازات الرئيسية على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

تولي دائماً شركة الخليج العالمية للحفر اهتماماً كبيراً بالتدابير المعنية بالسلامة، ولم تنقطع جهودها يوماً في منع الحوادث على مستوى الشركة. وتعمل حثيثاً على تحسين مستويات السلامة والارتقاء بالجودة وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

خلال عام ٢٠٢٢، تم اختيار برنامج الملاحظة الأساسية للخليج الدولية للحفر لمنصة الحفر V-GDI كأفضل ملاحظة لإدارة الحفر والتجهيز في قطر للطاقة ضمن برنامج جائزة الصحة والسلامة والبيئة للمقاولين. وحصلت منصتا الحفر البحريتين التابعتين لشركة الخليج العالمية للحفر، الخور وويست توكانا، على جائزة "Shell Global Rig of the Year ٢٠٢١" عن فئة منصات الحفر البحرية على مستوى العالم، وذلك خلال حفل أقيم خلال عام ٢٠٢٢. كما حصلت شركة الخليج العالمية للحفر على المركز الأول من بين مقاولي قطر للطاقة في حقل العد الشرقي - القبة الشمالية عن برنامج بطاقات الأداء المتوازن للصحة والسلامة والبيئة خلال منتدى المقاولين.

ولم يتم تسجيل حوادث كبيرة، باستثناء حادثة واحدة بسيطة. وتم التحقيق في الحادثة كما ينبغي، حيث تم تحديد الأسباب واتخذت الإجراءات التصحيحية الواجبة لتجنب حدوثها مجدداً في المستقبل.

واستشرافاً للمستقبل، يعتزم الفريق المعني بالصحة والسلامة والبيئة في شركة الخليج العالمية للحفر إجراء تدقيق داخلي لنظام الإدارة المتكامل والتحقق من الامتثال لإجراءات الشركة ومتطلباتها. وستشمل أيضاً أعمال التدقيق موردي شركة الخليج العالمية للحفر. ومن أجل تعزيز مستوى الوعي لدى الأطقم بسياسات وإجراءات نظام إدارة الصحة والسلامة والبيئة والجودة في شركة الخليج العالمية للحفر، سيتم إعداد وتنفيذ حملة تحت عنوان "صحائف التحقق الذاتي لإجراءات نظام إدارة الصحة والسلامة والبيئة والجودة".

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف

يحتل ترشيد التكاليف بفاعلية صدارة أولويات شركة الخليج العالمية للحفر، وهو مفهوم غرسته الشركة جيداً ورسخته في ثقافتها. وبرغم تحسن مستوى أنشطة الأعمال من حيث معدلات تشغيل الأصول وأسعار التشغيل اليومية، إلا أن القطاع يأخذ على عاتقه مواصلة خفض التكاليف التشغيلية. ومقارنة بالنظراء، كانت التكاليف التشغيلية للأسطول الأساسي للشركة الأقل خلال عام ٢٠٢٢.

وترى شركة الخليج العالمية أن ترشيد التكاليف هو عملية مستمرة تحقق لها المزيد من المرونة المالية لاستكشاف فرص النمو وتتيح لها إمكانية اجتياز فترات الركود. علاوة على ذلك، ومن أجل تحقيق الكفاءة المرجوة، تبذل الشركة جهوداً كبيرة للحد من فترات توقف العمل وتعزيز مستوى الامتثال إلى مؤشرات الأداء الرئيسية للصيانة الوقائية.

تشغيل الأصول

برغم أن التركيز الأساسي لشركة الخليج العالمية للحفر ينصب على خدمة السوق القطرية، إلا أن الشركة حققت إنجازاً كبيراً خلال عام ٢٠٢٢، حيث بدأ تشغيل منصتي حفر بحريتين ذاتيتي الرفع ضمن أولى العقود الدولية. وبذلك، فقد رسخت الشركة لنفسها وجوداً على مستوى العمليات التشغيلية خارج قطر، فيما تعمل أيضاً على تحقيق المزيد من التوسع الدولي.

وبلغ المعدل الفعلي لتشغيل منصات الحفر ٩١٪ لعام ٢٠٢٢ مقارنة بنسبة بلغت ٨١٪ للعام الماضي، الأمر الذي يعد بمثابة شهادة على التزام القطاع بتحقيق أعلى مستويات التشغيل مع ضمان عدم المساس بمعايير السلامة والأداء.

واستشرافاً للمستقبل، تهدف شركة الخليج العالمية للحفر إلى المحافظة على التزامها بتحقيق التميز التشغيلي، ومواصلة تقديم خدماتها إلى عملائها على نحو يتسم بالسلامة وبأداء رفيع المستوى. وستعمل أيضاً على تحقيق المزيد من التوسع الدولي بهدف زيادة معدلات تشغيل أسطولها وتنويع قاعدة عملائها.

الأداء المالي

حقق القطاع إيرادات بواقع ١,٣ مليار ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بزيادة تبلغ نسبتها ٢٦٪ مقارنة بالسنة الماضية. ويُعزى بصورة كبيرة نمو الإيرادات إلى تطبيق أسعار التشغيل اليومية الجديدة لمنصات الحفر البحرية منذ منتصف العام الماضي (يوليو ٢٠٢١). كما أسهمت إعادة تشغيل منصتي الحفر البريتين (GDI-5 وGDI-7) خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢١، بالإضافة إلى بدء تشغيل منصة الحفر GDI-8، في زيادة الإيرادات. بالإضافة إلى ذلك، فقد أثمر تشغيل أسطول المشروع المشترك (جلف درل) بالكامل خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١ عن زيادة إيرادات القطاع للنصف الأول من عام ٢٠٢٢ بفضل الارتفاع النسبي للرسوم الإدارية.

وسجل القطاع صافي خسائر بواقع ٩٠ مليون ريال قطري، مقارنة بصافي خسائر بلغ ٢٠١ مليون ريال قطري للعام الماضي. ويُعزى تحسن أداء القطاع بصورة أساسية إلى زيادة الإيرادات ومعدلات تشغيل منصات الحفر، الأمر الذي عادله جزئياً ارتفاع تكاليف التمويل نتيجة ارتفاع معدلات سعر الفائدة السائد بين مصارف لندن.

مستجدات المشروع المشترك "جلف درل"

أدار المشروع المشترك "جلف درل" خمس منصات حفر طوال عام ٢٠٢٢. وحقق أداءً جيداً على مستوى السلامة، غير أن توقف بعض أنشطة التشغيل نتيجة حدوث خلل في المعدات قد أسفر عن خسائر بسيطة في الإيرادات خلال عام ٢٠٢٢. وظلت التكاليف التشغيلية لمنصات الحفر التابعة للمشروع المشترك ضمن تقديراتها. وبرغم ذلك، يُعد هيكل الإنفاق التشغيلي لمنصات الحفر لدى المشروع المشترك أعلى من التكاليف التشغيلية لأسطول شركة الخليج العالمية للحفر، وهو ما يعود إلى اختلاف نوع/طراز منصات الحفر التي يديرها المشروع المشترك مقارنة بأسطول شركة الخليج العالمية للحفر.

وخلال عام ٢٠٢٢، سجل المشروع المشترك إيرادات بواقع ٧٤٨ مليون ريال قطري، مقارنة بإيرادات بلغت ٥١٨ مليون ريال قطري للعام الماضي. ومع ارتفاع إيرادات المشروع المشترك خلال عام ٢٠٢٢، ارتفعت أيضاً أرباحه، إذ حقق صافي أرباح بواقع ٣٤ مليون ريال قطري للسنة المالية ٢٠٢٢، مقارنة بصافي خسائر بلغ ٢١ مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الآفاق المستقبلية

في ظل تحسن أوضاع السوق، لا شك أن القطاع وبحسب طبيعته الدورية سيتعافى بشكل كبير، الأمر الذي سيسهم في زيادة الطلب على خدمات الحفر بصورة أكثر ملائمة لمقاولي الحفر. ومع هذا السيناريو، فإن العمليات بما تتسم به من سلامة وموثوقية وكفاءة وانخفاض في التكاليف ستسهم في الارتقاء بأداء أنشطة الأعمال خلال الأعوام القادمة.

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

(تتمـــة)

قطاع خدمات الطيران

الاستراتيجية

تتمحور استراتيجية أعمال قطاع خدمات الطيران بصورة أساسية حول التوسع في الأسواق المحلية وتعزيز نطاق حضوره على الصعيد الدولي، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقارة أفريقيا. كما تهدف الاستراتيجية إلى تنمية الأسطول من أجل تلبية النمو المتوقع، وترقيته بطائرات أكثر تقدماً للمحافظة على العملاء الحاليين، والتوسع في أنشطة الصيانة والإصلاح والتشغيل.

مستجدات القطاع

خلال عام ٢٠٢٢، استمر الطلب العالمي على طائرات الهليكوبتر لدعم الخدمات البحرية لقطاع النفط والغاز في الارتفاع مع تحسن الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي.

وتأتي إيرادات خدمات الطيران بشكل أساسي من عمليات نقل الموظفين من وإلى منصات الحفر البحرية وفيما بينها، حيث لا تزال تشكل قطاعاً كبيراً في سوق النفط والغاز العالمية.

وازداد الطلب على خدمات الهليكوبتر بعد أن رفعت تدريجياً القيود التي فرضت جراء فيروس كورونا وكان لها تأثير على الطلب على خدمات الطيران خلال الأعوام الماضية. وفيما يتعلق بسلسلة الإمداد واللوجستيات، فقد كان لفيروس كورونا تأثيره، حيث ازدادت الفترة الفاصلة بين طلب قطع الغيار وتوريدها.

الإنجازات الرئيسية

استطاعت شركة هليكوبتر الخليج خلال عام ٢٠٢٢ تشغيل أسطولها المتوافر بكفاءة، وحافظت في ذات الوقت على تواجدها في أسواق دولية. كما واصلت الشركة مساعيها لتعزيز أنشطتها في مجالات أخرى بخلاف أنشطة أعمالها الأساسية، حيث قدمت خدمات الصيانة بموجب عقود مع عملاء محليين ودوليين، علماً بأنها قد مُنِحت هذه العقود العام الماضي واستمرت بنجاح في عام ٢٠٢٢.

وخلال عام ٢٠٢٢، حصل المشروع المشترك لشركة الخليج العالمية للحفر في تركيا، ريدستار للطيران، على جائزة "أفضل شركة إسعاف جوي للعام" من قِبَل المجلة الدولية للتأمين الصحي والسفر. وتشيد جوائز المجلة الدولية للتأمين الصحي والسفر بالجهود غير العادية للشركات من جميع قطاعات صناعة التأمين الصحي والسفر، وهي مصممة لتقدير الشركات التي تظهر المرونة الكافية في مواجهة الأزمات، والابتكار في الأوقات الصعبة، والقيادة من خلال أفضل الممارسات.

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

(تتمـــة)

نقاط القوة التنافسية

تتمتع شركة هليكوبتر الخليج بمكانة قوية وتقدير كبير من قِبَل الشركات الكبيرة العاملة في قطاع النفط والغاز. وتحظى الشركة بسمعة جيدة في قطاع خدمات الهليكوبتر على الصعيد الدولي بفضل حجم أسطولها وقدراتها الفنية ومعاييرها بشأن السلامة والجودة. ويضم أسطول شركة هليكوبتر الخليج من طائرات النقل إلى العمليات البحرية مجموعة طائرات من الجيل الحديث، منها AW١٣٩ وAW١٨٩، والتي تحظى بطلب وتستخدم على نطاق واسع في النقل إلى العمليات البحرية، سواء في قطر أو خارجها. ويُعد امتلاك الشركة لأسطول من طائرات الهليكوبتر أمراً يمنحها ميزة إضافية من حيث المرونة وقدرة أكبر على توفير الطائرات. كما تواصل الشركة بناء قدراتها الداخلية في مجال الصيانة والإصلاح والتشغيل، وتمكنت من إضافة عملاء من قطاعات أخرى. وقد ارتفعت مساهمات أنشطة الأعمال في مجال الصيانة والإصلاح والتشغيل في الأداء العام على مر السنين، وهو ما يُعزى بشكل كبير إلى عدة أنشطة تشمل الإصلاح والصيانة والدعم بالقوى العاملة. كما أسهمت تنمية القدرات الداخلية الإضافية، مثل ورشة الشفرات وورشة الاسطوانات وورشة المكونات الديناميكية، في زيادة الإيرادات. علاوة على ذلك، يشمل عملاء القطاع المتعاقد معهم عملاء دوليين ومحليين، منهم عملاء من بنغلاديش والمملكة العربية السعودية وتايلاند والكويت وباكستان. وبرغم ذلك، لا يزال العملاء في قطر هم العملاء الرئيسيين على مستوى أنشطة الأعمال في مجال الصيانة والإصلاح والتشغيل.

ويعتبر أعضاء فريق شركة هليكوبتر الخليج من بين أكثر متخصصي الطيران خبرة ومهارة. وتعتزم الشركة توظيف أسطولها وكوادرها الماهرة لتقديم حلول مرنة وموثوقة ذات أهمية متزايدة لدى العملاء.

مستجدات التوسع في السوق

تمكنت شركة هليكوبتر الخليج خلال عام ٢٠٢٢ من تمديد عقود في قطر وخارجها. وفازت الشركة التابعة لشركة هليكوبتر الخليج في تركيا بعقد قصير الأجل لتقديم خدمات الهليكوبتر البحرية، وتجري حالياً مناقشات مع عملاء لإبرام عقود طويلة الأجل. علاوة على ذلك، أضافت شركة هليكوبتر الخليج طائرة أخرى من طراز AW١٣٩ إلى عقد مع أحد العملاء في أنجولا. وعلى المستوى المحلي، فقد حصلت شركة هليكوبتر الخليج على تمديد لمدة ستة أشهر لعقدها الخاص بنقل كبار الشخصيات. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تطوير الأسطول، تم إبرام عقد لشراء طائرات مع أحد الموردين المعروفين، وذلك لتوريد ٥ طائرات هليكوبتر مع خيار لإضافة ٥ طائرات أخرى. ووفقاً للعقد، سيتم تسليم الطائرات خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٢٤ إلى عام ٢٠٢٩.

واستشرافاً للمستقبل، سيظل هدف الشركة منصباً على تنمية عملياتها الأساسية في مجال خدمات الطيران، إلى جانب تعزيز أنشطة الأعمال في مجال الصيانة والإصلاح والتشغيل. كما تبحث الشركة حالياً عن فرص داخل عدة أسواق في إطار استراتيجيتها للتوسع دولياً.

الإنجازات الرئيسية على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

أجرت شركة هليكوبتر الخليج خلال عام ٢٠٢٢ مجموعة كبيرة من الأنشطة التثقيفية والتدريبية المعنية بالصحة والسلامة والبيئة، الأمر الذي عزز من مستوى الوعي بالصحة والسلامة. ومع حصولها على شهادة ISO ٤٥٠٠١:٢٠١٨ عام ٢٠٢٠، طبقت هليكوبتر الخليج خلال عام ٢٠٢٢ المواصفة المعنية تطبيقاً كاملاً على مستوى الشركة. وأسهم تعزيز الثقافة بشأن إعداد التقارير الخاصة بالسلامة ورفعها والتشديد على لوائح وإجراءات الصحة والسلامة والبيئة في مساعدة الشركة على المحافظة على اتساق أداءها فيما يتعلق بالصحة والسلامة والبيئة خلال عام ٢٠٢٢. ونتيجة لذلك، فلم تسجل أية حوادث كبيرة ذات صلة بالصحة والسلامة والبيئة خلال هذا العام.

وبالتطلع إلى المستقبل، تهدف استراتيجية الشركة بشأن الصحة والسلامة والبيئة إلى تطبيق المواصفة القياسية ISO ١٤٠٠١:٢٠١٥ التي تحدد المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة البيئية الذي ينبغي تطبيقه للارتقاء بأدائها البيئي.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف

خلال عام ٢٠٢٢، واصلت شركة هليكوبتر الخليج تنفيذ أهدافها بشأن ترشيد التكاليف دون أن يؤثر ذلك على جودة العمليات وسلامتها. وقد تم رصد عمليات الإنفاق التي يمكن التحكم فيها عن كثب لضمان ترشيد التكاليف ترشيداً كاملاً وتحقيق أعلى مستوى من الأرباح لإضافة قيمة إلى المساهمين.

واستشرافاً للمستقبل، فإن شركة هليكوبتر الخليج ستواصل مراجعة أسطولها وعملياتها، الأمر الذي قد تنشأ عنه فرص لتحقيق المزيد من خفض التكاليف التشغيلية.

تشغيل الأصول

تم خلال عام ٢٠٢٢ تشغيل أسطول طائرات AW١٣٩ وAW١٨٩ بموجب عقود، وظلت معدلات التشغيل متوافقة مع الموازنة التقديرية. واستحوذت الشركة على طائرة إضافية من طراز AW١٣٩ خلال هذا العام، وألحقتها بأسطولها المحلي دعماً للعمليات القائمة.

علاوة على ذلك، تمت إضافة طائرة من الأسطول العامل في قطر إلى الأسطول في أنجولا لتغطية ساعات الطيران الإضافية وفقاً للعقد الجديد. كما تمت إضافة طائرة من الأسطول العامل في قطر إلى الأسطول في تركيا لتلبية زيادة الطلب من السوق في المستقبل. وبصفة عامة، سواء على مستوى العمليات المحلية أو الدولية، فقد ارتفع عدد ساعات الطيران بنسبة تبلغ ٣١٪ للسنة المالية ٢٠٢٢، ليصل إلى ١٨,٤٨٩ ساعة، مقارنة بعدد ساعات الطيران خلال العام الماضي.

وتتضمن إدارة أسطول القطاع تقييماً دقيقاً للطلب المتوقع على خدمات الهليكوبتر في السوق المستهدفة. وستواصل شركة هليكوبتر الخليج مسيرتها نحو تعزيز وترقية أسطولها حتى يصبح لديها أسطول رئيسي يشتمل على طائرات مزودة بأحدث التقنيات، وبما تضمن معه المحافظة على عملائها الحاليين. علاوة على ذلك، يجري حالياً على قدم وساق التسويق لطائرات الشركة من طرازي AW١٣٩ وAW١٨٩ في مناقصات لشركات تعمل في قطاع النفط والغاز على الصعيد الدولي.

الأداء المالي

حقق قطاع خدمات الطيران إجمالي إيرادات يبلغ ٩١٥ مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بزيادة تبلغ نسبتها ٢٧٪ مقارنة بالسنة الماضية. وتُعزى هذه الزيادة بصورة أساسية إلى ارتفاع عدد ساعات الطيران على مستوى العمليات المحلية والدولية، خاصة العمليات في تركيا وأنجولا، إلى جانب الزيادة الملحوظة في إيرادات كافة أنشطة أعمال القطاع.

وحقق القطاع صافي أرباح يبلغ ٣١٠ مليون ريال قطري، بزيادة تبلغ نسبتها ٤٠٪ مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يعود بصورة أساسية إلى نمو الإيرادات برغم التأثيرات الناتجة عن خفض قيمة العملة ضمن نتائج الشركة التابعة التركية. وقد حققت شركة هليكوبتر الخليج أعلى صافي أرباح في تاريخها.

الآفاق المستقبلية

بالنظر إلى أسعار النفط الحالية وخطط التوسع في قطاع النفط والغاز التي أعلن عنها مؤخراً عدد من البلدان، بما في ذلك توسعة حقل الشمال القطري، لا زالت التوقعات قوية بشأن الطلب على خدمات النفط والغاز البحرية.

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

(تتمـــة)

قطاع التأمين

الاستراتيجية

تهدف الاستراتيجية الرئيسية لقطاع التأمين بصورة أساسية إلى تنمية أنشطة أعماله في شريحتي التأمينات الطبية والتأمينات المقدمة للشركات العاملة في قطاع الطاقة، وذلك من خلال زيادة حجم الأقساط التأمينية، إما باكتساب عملاء جدد من داخل قطاع النفط والغاز أو من خارجه، أو بالاستفادة من المشاريع الوطنية، مثل مشروع توسعة حقل الشمال.

ولا يزال تحقيق النمو من خلال رفع الأسعار عند إبرام عقود جديد وتجديد العقود مع العملاء الحاليين يشكل ركيزة محورية في استراتيجية القطاع. وعلاوة على ذلك، فإن الاستراتيجيات الرئيسية الأخرى للقطاع تتضمن تطبيق سياسات وإجراءات فعالة لإدارة المطالبات وتنويع المحفظة الاستثمارية، إلى جانب إعادة التخصيص الاستراتيجي للأصول الاستثمارية بما يدعم أرباح القطاع بصفة عامة ويضمن في ذات الوقت تحقيق مستوى قوي من السيولة.

الإنجازات الرئيسية

حصل القطاع على أعلى حصة تأمينية من قطر للطاقة وشركات مجموعتها من خلال بروتوكول تقاسم التأمين المحلي اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٢٢، الأمر الذي يُعد بمثابة اعتراف بالقدرات التي يتمتع بها قطاع التأمين مقارنة بشركات التأمين الأخرى.

وتتضمن الإنجازات الكبيرة الأخرى خلال عام ٢٠٢٢ فوز القطاع بعقود جديدة وتجديد عقود أخرى طويلة الأجل. ودأبت الكوت على تحقيق نسبة ملاءة مالية جيدة بمستوى يفوق درجة تقبلها للمخاطر. ومنحت وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد آند بورز" قطاع التأمين تصنيفاً ائتمانياً من الفئة (-A) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

مستجدات التوسع في السوق

تشكل شريحتي التأمينات الطبية والتأمينات المقدمة للشركات العاملة في قطاع الطاقة أهمية محورية ضمن استراتيجيات القطاع بشأن التوسع في الأسواق، إذ يندرج تعزيز مستوى أنشطة الأعمال في قطاع الطاقة المحلي من خلال المحافظة على العقود الرئيسة طويلة الأجل، بالإضافة إلى الحصول على عملاء جدد وزيادة الحصة من خلال بروتوكول تقاسم التأمين المحلي، ضمن محاور التركيز الرئيسية.

علاوة على ذلك، تتضمن أهداف القطاع إزاء توسعة نطاق حضوره دولياً تنمية المحفظة الدولية والتوسع في قطاع الطاقة في الشرق الأوسط وأفريقيا وشرق أوروبا وآسيا. أيضاً، وباعتباره موفر رئيسي للتأمين الطبي، يولي القطاع أهمية كبيرة لتعزيز أنشطة أعماله في شريحة التأمين الطبي في السوق، وذلك من خلال اكتساب عملاء جدد من مؤسسات الأعمال الكبيرة وتنمية محافظ مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وخلال عام ٢٠٢٢، ركزت شريحة التأمين العام على التوسع في الأسواق، أي أن تقدم خدماتها إلى عدد أكبر من العملاء، على الصعيدين المحلي والدولي، وذلك ضمن حدودها الإقليمية المستهدفة. واعتمدت على نطاقها الإقليمي استراتيجياً منذ عام ٢٠١٩، وركزت من خلال خدماتها ذات الجودة الرفيعة على تعزيز العلاقات مع الوسطاء والعملاء خلال فترة كانت فيها ظروف السوق صعبة، الأمر الذي أتاح لها إمكانية خلق شراكات

قوية مع العملاء والوسطاء وشركات إعادة التأمين التي استفادت من جودة الخدمات وحلول التأمين لفترة طويلة واستمرت في الحصول على خدمات رفيعة الجودة استطاعت الشريحة أن تقدمها حتى عندما انخفض الطلب في السوق و / أو ظهر لاعبين جدد.

من ناحية أخرى، ركزت شريحة التأمين الطبي على تنفيذ نظام التأمين الصحي القطري على مرحلتين. وتشمل المرحلة الأولى تأمين السفر الإلزامي لجميع الزوار القادمين إلى الدولة، حيث نفذت الكوت بنجاح جميع المتطلبات وأصبحت مستعدة للبدء فور الحصول على تأكيد من الدولة. وتركز المرحلة الثانية على التأمين الإلزامي لجميع الوافدين، الأمر الذي أثبت جدوى مع تطبيقه داخل المنطقة، حيث استعدت الكوت لتنفيذ جميع التغييرات والتطويرات اللازمة بناءً على تعليمات إضافية من الحكومة.

واستشرافاً للمستقبل، يحرص قطاع التأمين على الحصول على حصة أكبر من السوق عبر إدخال منتجات جديدة على مستوى مؤسسات الأعمال التجارية والمعاملات الفردية مع تقديم خدمات عالية الجودة.

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة
(تتمـــة)

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف

ركزت الكوت خلال عام ٢٠٢٢ على أهداف أساسية لتحقيق أفضل مستويات الكفاءة من حيث التكاليف. أولاً، فقد انخفض مستوى التعرض للمطالبات بفضل برنامج إعادة التأمين في شريحتي التأمين الطبي والعام. ثانياً، تم بذل المزيد من الجهود للتحقق من المطالبات التأمينية ومراجعتها. وأخيراً، تم اتخاذ إجراءات صارمة وأجريت مفاوضات متعمقة بشأن عملية اختيار الموردين من أجل ضمان تقديم الخدمات بنفس الجودة وبأقل تكلفة ممكنة.

وخلال عام ٢٠٢٢، تمكن القطاع من احتواء النفقات ذات الصلة بالمطالبات، وانخفضت المطالبات التأمينية على مستوى القطاع بنسبة تبلغ ٣٧٪ مقارنة بالعام الماضي.

واستشرافاً للمستقبل، سيواصل القطاع جهوده لتحديد المصروفات الأخرى التي يمكن ترشيدها بشكل أكبر دون أن يؤثر ذلك على أنشطة أعماله.

الأداء المالي

انخفضت إيرادات قطاع التأمين للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بنسبة تبلغ ٩٪ مقارنة بالسنة الماضية، لتصل إلى ٨٩٨ مليون ريال قطري. ويعود انخفاض الإيرادات بصورة أساسية إلى خسارة عقدين في شريحة التأمين الطبي. وقد عادل هذا الانخفاض جزئياً ارتفاع عدد الأقساط التأمينية في شريحة التأمين العام مع تجديد عقود بنطاق تغطية أوسع.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع صافي أرباح القطاع بنسبة تبلغ ١٨٪ مقارنة بالعام الماضي، ليصل إلى ٧١ مليون ريال قطري. ويُعزى ارتفاع صافي الأرباح بصورة أساسية إلى الانخفاض العام في عدد المطالبات بنسبة تبلغ ٣٧٪ مقارنة بالعام الماضي. ومن ناحية أخرى، فقد أثر تراجع أداء المحفظة الاستثمارية للقطاع نتيجة التقلبات التي تشهدها أسواق رأس المال تأثيراً سلبياً على أرباحه، حيث انخفض الدخل الاستثماري[1] لعام ٢٠٢٢ بواقع ٤٨ مليون ريال قطري (-٩٧٪) مقارنة بعام ٢٠٢١. ويعود هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى تسجيل خسائر غير محققة نتيجة إعادة تقييم الأوراق المالية الاستثمارية المحتفظ بها للمتاجرة.

الآفاق المستقبلية

باعتبارها أكبر شركة تأمين متخصصة في قطاع الطاقة في الدولة، ستواصل الكوت التركيز على تنمية محفظة الطاقة المحلية والتوسع دولياً. وسيسهم أيضاً إدخال منتجات جديدة على مستوى مؤسسات الأعمال التجارية والأفراد في التوسع في الأسواق.

[1] يتضمن الدخل الاستثماري الدخل من توزيعات الأرباح والمكاسب الرأسمالية والمكاسب / الخسائر غير المحققة من إعادة تقييم الأوراق المالية الاستثمارية المحتفظ بها للمتاجرة والدخل التمويلي.

قطاع التموين

الاستراتيجية

تتمحور استراتيجية أعمال قطاع خدمات التموين بصورة أساسية حول استبقاء العملاء، ورفع معدل نجاح عمليات تقديم العطاءات، وزيادة الحصة من سوق القوى العاملة وخدمات إدارة المرافق، وتحقيق أقصى معدلات الإشغال في المخيمات. وتتضمن العناصر الرئيسية الأخرى للاستراتيجية الاستمرار في ترشيد التكاليف وتنويع العملاء من قطاعات أخرى بخلاف قطاع النفط والغاز، واكتساب عملاء من مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم.

مستجدات القطاع

تم خلال عام ٢٠٢٢ التخفيف من القيود التي فرضت جراء فيروس كورونا، واختتمت بطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢ بنجاح، الأمر الذي دعم قطاع خدمات التموين المحلي بعد أن تعرض إلى ضغوط خلال الأعوام السابقة بسبب ارتفاع تكاليف العمليات وانخفاض الهوامش. وبرغم ذلك، ونتيجة لأزمة التضخم العالمية، فقد ارتفعت تكاليف المواد ارتفاعاً كبيراً، وهو ما أثر سلباً على هياكل التكاليف لدى الشركات المتخصصة في خدمات التموين وأدى إلى تراجع الهوامش على مستوى القطاع.

الإنجازات الرئيسية

خلال عام ٢٠٢٢، حقق القطاع هدفه الأساسي المتمثل في استبقاء العملاء الرئيسيين. كما ارتفع معدل نجاح عمليات تقديم العطاءات ومستوى رضا العملاء بما تجاوز الأهداف الأساسية لعام ٢٠٢٢. علاوة على ذلك، فقد تجاوز القطاع النسبة المستهدفة لاكتساب عملاء من قطاعات أخرى بخلاف قطاع النفط والغاز. وخلال عام ٢٠٢٢، حصلت أمواج على عدة شهادات تقديرية من قِبَل مجموعة من العملاء المرموقين لما تقدمه من خدمات متميزة رفيعة الجودة.

مستجدات التوسع في السوق

واصل القطاع جهوده نحو تنمية قاعدة عملائه، حيث أضاف عملاء جدد إلى شريحة إدارة المرافق، وارتفعت مستويات الإشغال في شريحة خدمات الإقامة. كما أثر الفوز بعقود جديدة خلال العام الماضي تأثيراً إيجابياً طوال عام ٢٠٢٢.

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

(تتمـــة)

الإنجازات على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

تعمل أمواج حالياً على تجديد شهادات ISO ٢٠١٨:٢٢٠٠٠ وISO ٢٠١٨:٤٥٠٠١ و٢٠١٥:١٤٠٠١ استناداً إلى نطاق إدارة وتشغيل خدمات التموين البرية والبحرية، وتوفير خدمات إدارة المرافق - التنظيف ومكافحة الحشرات وخدمات غسل وكي الثياب.

وقد تم الانتهاء من التدقيق الرقابي لتقييم نظام ISO ٢٠١٥:٩٠٠١ بشأن نطاق إدارة وتشغيل خدمات التموين البرية والبحرية، وتوفير خدمات إدارة المرافق - التنظيف ومكافحة الحشرات وخدمات غسل وكي الثياب والتدبير الداخلي، والإمداد بالقوى العاملة للرعاية الصحية، والنفط والغاز، والنقل والخدمات ذات الصلة.

وخلال عام ٢٠٢٢، أدارت أمواج عملياتها بنجاح دون وقوع أية إصابات مضيعة للوقت أو وفيات أو حوادث ناتجة عن الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف

منذ بداية الجائحة، بذلت أمواج جهوداً كبيرة لزيادة ترشيد هياكل التكاليف من خلال عدة تدابير، منها مواءمة الهياكل التنظيمية وترشيد الرواتب. وتعمل أمواج باستمرار على استكشاف الفرص التي يمكن من خلالها تحقيق وفورات في شراء السلع الأساسية والمستهلكات.

الأداء المالي

خلال عام ٢٠٢٢، حقق قطاع التموين إيرادات بواقع ٥٦٨ مليون ريال قطري، بزيادة تبلغ نسبتها ٥٧٪ مقارنة بالعام الماضي، الأمر الذي يُعزى بصورة أساسية إلى نمو إيرادات شريحة خدمات القوى العاملة بفضل المكاسب التي أثمر عنها العقد الجديد الذي فاز به القطاع خلال العام الماضي. كما تم تجديد بعض عقود في شريحتي خدمات القوى العاملة والتموين بنطاق أوسع، الأمر الذي يسهم في زيادة إجمالي أحجام الخدمات التي يقدمها القطاع.

وقد تمكن القطاع من تقليص خسائره بشكل كبير وتحول إلى تحقيق أرباح، حيث بلغ صافي الأرباح ٩ مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، مقارنة بصافي خسائر بلغ ١٥ مليون ريال قطري للعام الماضي، الأمر الذي يُعزى بصورة أساسية إلى ارتفاع الإيرادات والهوامش. وتأثرت التكاليف المباشرة بارتفاع أسعار المواد الخام نتيجة الضغوط التضخمية على الصعيد العالمي وزيادة تكاليف التعبئة ذات الصلة بالمشاريع التي بدأت مؤخراً خلال عام ٢٠٢٢.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن تنمو سوق خدمات التموين في قطر بمعدل إيجابي، الأمر الذي سيعززه بشكل أساسي مشروع توسعة حقل الشمال والفعاليات العالمية التي ستقام في قطر بما يسهم في زيادة الطلب على قطاعي التموين والضيافة.

علاوة على ذلك، فقد أتمت المجموعة بنجاح عملية التقييم والمفاوضات مع مجموعة منايا القابضة لإجراء عملية دمج شامل محتملة لشركة أمواج لخدمات التموين المحدودة، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل للمجموعة، مع كيانات محددة تابعة لشركتي الشقب أبيلا للخدمات التموينية وأطياب للخضار والفواكه.

ويتضمن المساهمين الثلاثة في الكيان الجديد شركة الخليج الدولية للخدمات التي تمثل ١٠٠٪ من شركة أمواج، بالإضافة إلى شركة تموين كابتل (ش.ذ.م.م) وشركة أبيلا القطرية الدولية (ش.ذ.م.م)، حيث تمثل كل منهما ١٠٠٪ من الشقب وأطياب. ومن المتوقع إنجاز عملية الدمج في أوائل عام ٢٠٢٣، وذلك رهناً بتوقيع جميع الأطراف على الاتفاقيات النهائية والحصول على الموافقات التنظيمية ذات الصلة، فضلاً عن موافقات الجمعيات العامة للشركات. وسيتم الإفصاح عن جميع تفاصيل عملية الدمج عقب التوصل إلى الاتفاقية النهائية.

نبذة حول مجموعة الخليج الدولية للخدمات

استعراض عام

تأسست الخليج الدولية للخدمات، وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر، في ١٢ فبراير ٢٠٠٨ وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ خاصة المادة (٦٨) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومن خلال شركات المجموعة، تعمل الخليج الدولية للخدمات في أربعة قطاعات مختلفة هي التأمين وإعادة التأمين والحفر والخدمات ذات الصلة وخدمات النقل بالهليكوبتر وخدمات التموين.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للطاقة كافة وظائف المكتب الرئيسي للمجموعة من خلال اتفاقية شاملة للخدمات. وتُدار عمليات الشركات التابعة من قِبَل مجالس إدارتها وفرقها الإدارية العليا، كلا فيما يخصه بصورة مستقلة.

نبذة حول مجموعة الخليج الدولية للخدمات
(تتمـــة)

هيكل الملكية

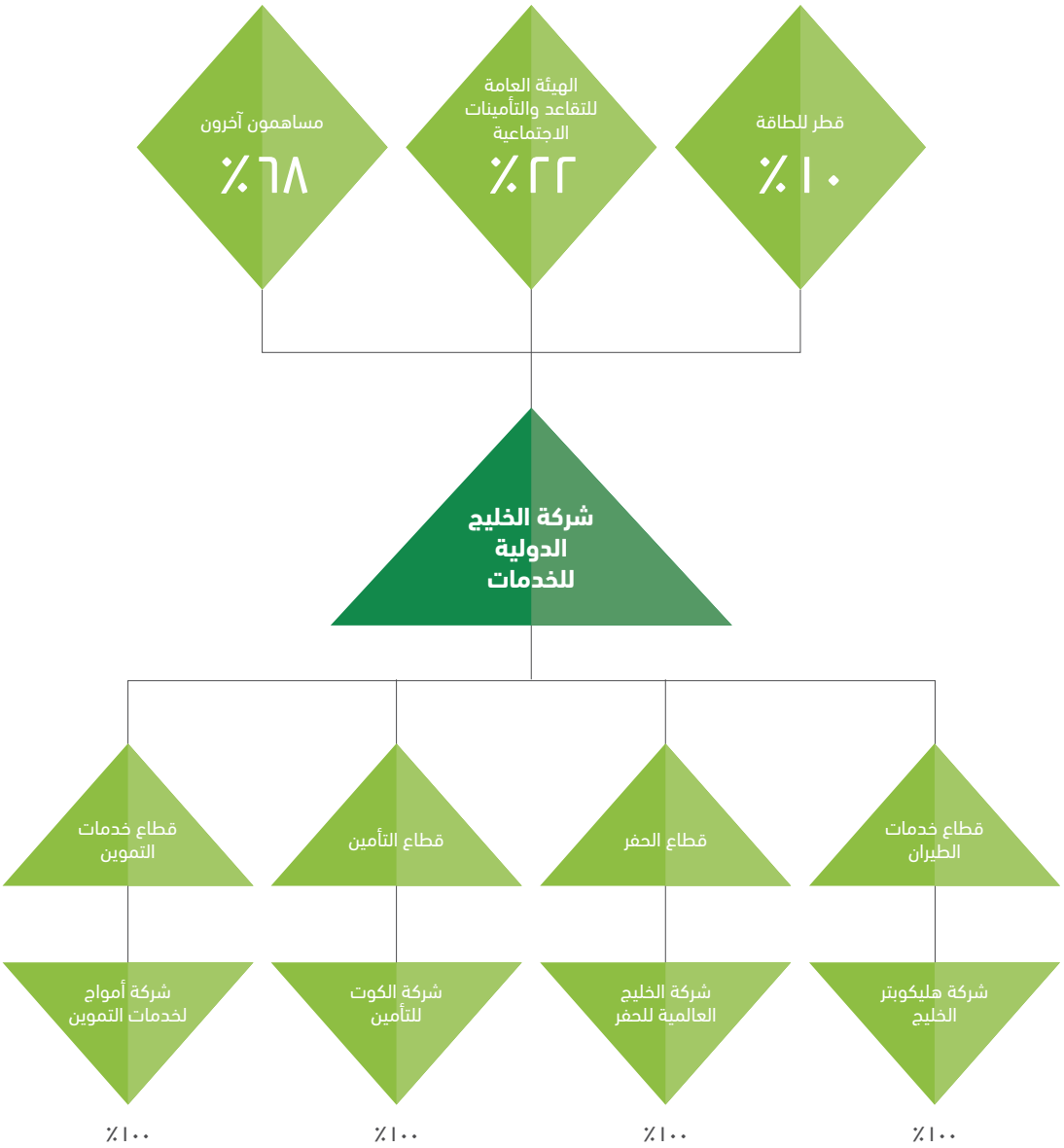

أداء المجموعة لعام ٢٠٢٢

الإيرادات (مليون ريال قطري)

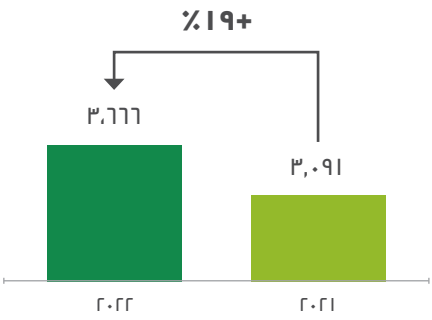

الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك
(مليون ريال قطري)

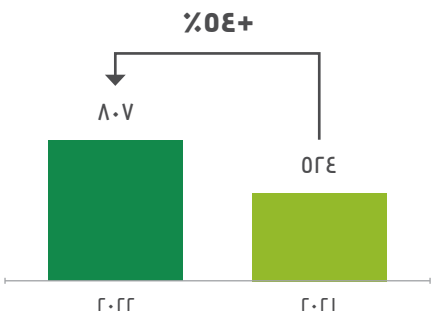

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

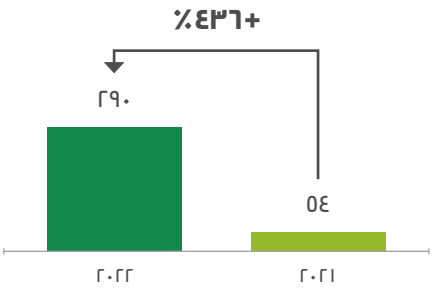

العائد على السهم (ريال قطري)

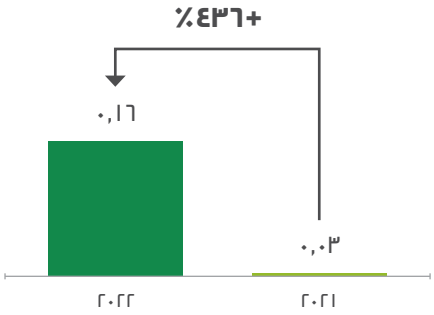

إجمالي الأصول (مليار ريال قطري)

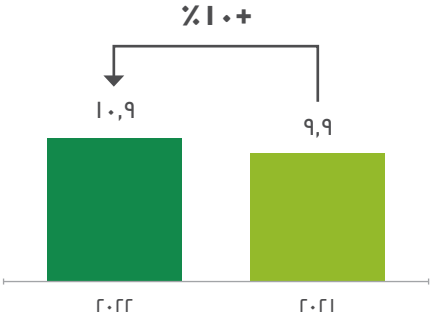

إجمالي الدين (مليون ريال قطري)

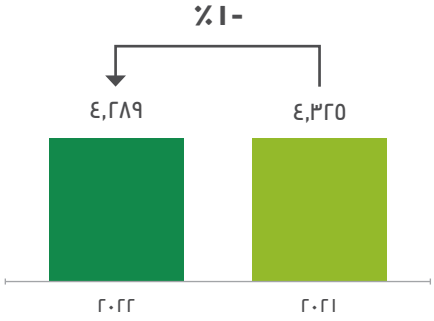

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

تعمل المجموعة في أربعة قطاعات مختلفة:

الحفر
خدمات الطيران
التأمين
التموين

قطاع الحفر

شركة الخليج العالمية للحفر

تأسست شركة الخليج العالمية للحفر عام ٢٠٠٤، حيث كانت مشروعاً مشتركاً بين قطر للطاقة (٦٠٪) وشركة الحفر اليابانية (٤٠٪). وبموجب اتفاقية المشروع المشترك المبرمة بينهما، حازت قطر للطاقة على نسبة إضافية من حصة شركة الحفر اليابانية لتصبح حصتها في الخليج العالمية للحفر ٦٩,٩٩٪، ثم حولت قطر للطاقة كامل حصتها في الخليج العالمية للحفر إلى شركة الخليج الدولية للخدمات. واعتباراً من ١ مايو ٢٠١٤، اعتمدت شركة الخليج الدولية للخدمات خياراً في اتفاقية المشروع المشترك للحصول على النسبة البالغ قدرها ٣٠٪ والمتبقية في شركة الخليج العالمية للحفر، وبذلك أصبحت الخليج العالمية للحفر إحدى الشركات التابعة المملوكة بالكامل لشركة الخليج الدولية للخدمات.

وتمتلك حالياً الخليج العالمية للحفر ١٥ منصة حفر (٧ منصات بحرية و٨ منصات برية) تُستعمل في عمليات حفر آبار النفط والغاز الطبيعي، كما تمتلك أيضاً بارجة سكنية واحدة ومنصتين بحريتين ذاتيتي الرفع.

أبرمت شركة الخليج العالمية للحفر اتفاقية لمشروع مشترك مع شركة "سي درل"، ألا وهو "جلف درل"، والذي تنقسم ملكيته بين الشركتين بالتساوي، وذلك لدعم تنفيذ عقود الحفر التي تم إرساؤها على شركة الخليج العالمية للحفر لتقديم خدمات الحفر ضمن مشروع توسعة حقل الشمال. وتتضمن العقود توفير خمس منصات حفر بحرية، حيث بدأ بالفعل تشغيل جميع منصات الحفر على مراحل مختلفة خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١. وفي إطار الاتفاقية، سيحصل المشروع المشترك على منصات الحفر من شركة "سي درل" وشركة أخرى ليست طرفاً في الاتفاقية، وذلك على أساس إيجاري (إيجار تشغيلي)، وسيكون مسؤولاً عن سدد قيمة التشغيل اليومية المتفق عليها إلى الجهات الموفرة لتلك المنصات. ولم تساهم شركة الخليج العالمية للحفر بأي مبلغ رأسمالي في المشروع المشترك الذي تعاقد معها من الباطن على تجهيز وإدارة منصات الحفر لتلبية متطلبات العقد الخاص بتقديم الخدمات.

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة
(تتمـــة)

الأداء المالي لقطاع الحفر لعام ٢٠٢٢

الإيرادات (مليار ريال قطري)

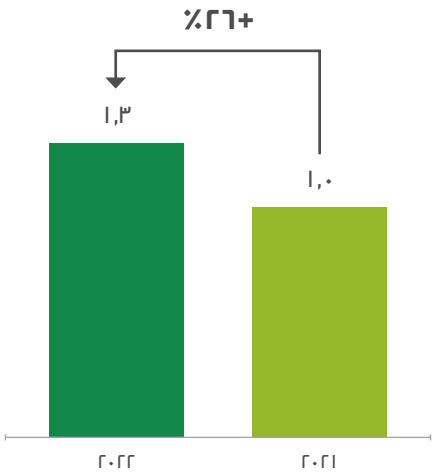

صافي الخسائر (مليون ريال قطري)

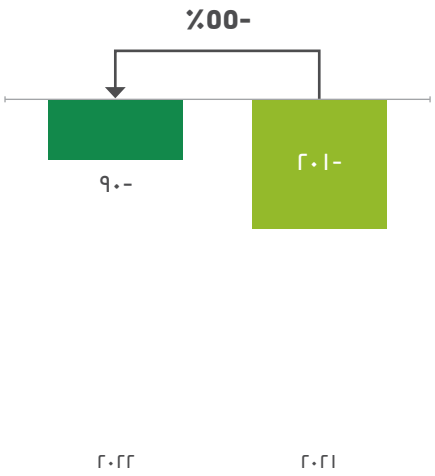

قطاع خدمات الطيران

شركة هليكوبتر الخليج

تأسست الشركة عام ١٩٧٠ تحت اسم هليكوبتر الخليج المحدودة كشركة تابعة للخطوط الجوية البريطانية، وفيما بعد استحوذت طيران الخليج على هليكوبتر الخليج المحدودة ثم باعتها إلى قطر للطاقة عام ١٩٩٨. وقد حولت قطر للطاقة كامل حصتها في الشركة إلى المجموعة عام ٢٠٠٨. وتقدم شركة هليكوبتر الخليج خدمات النقل بالهليكوبتر في قطر والخليج وأفريقيا وأوروبا والهند وتركيا.

وتعتبر شركة هليكوبتر الخليج إحدى الشركات الرائدة في مجال تقديم خدمات الطيران التجارية، حيث تدير عمليات في مختلف أنحاء العالم، بدءاً من أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وصولاً إلى جنوب آسيا، وتمتلك أسطولاً يضم ٦١ طائرة. وتتمثل أنشطة التشغيل الرئيسية للشركة في مجموعة متنوعة من خدمات النقل بطائرات الهليكوبتر تتضمن خدمات النقل البحرية والبرية، ورفع الأحمال لمسافات قصيرة وبعيدة، والمسح الزلزالي، ونقل كبار الشخصيات، وتلبية متطلبات العقود الخاصة قصيرة الأجل، والتدريب بالمحاكيات وصيانة المكونات.

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة
(تتمـــة)

وتمتلك شركة هليكوبتر الخليج بصورة مباشرة / غير مباشرة حصة في الشركات التالية في مواقع دولية مختلفة:

اسم الشركة	العلاقة	بلد التأسيس	نسبة الملكية ٢٠٢٢	نسبة الملكية ٢٠٢١
اير أوشن ماروك	مشروع مشترك	المغرب	٤٩٪	٤٩٪
جلف ميد لخدمات الطيران المحدودة	مشروع مشترك	مالطة	٤٩٪	٤٩٪
يونايتد هليتشارترز برايفيت ليمتد	شركة تابعة	الهند	٩٠٪	٩٠٪
شركة المها للطيران	شركة تابعة	ليبيا	١٠٠٪	١٠٠٪
ريدستار هافيسيليك هزمتليري	شركة تابعة	تركيا	١٠٠٪	١٠٠٪
شركة هليكوبتر الخليج للاستثمارات والتأجير	شركة تابعة	المغرب	١٠٠٪	١٠٠٪

الأداء المالي لقطاع خدمات الطيران لعام ٢٠٢٢

الإيرادات (مليون ريال قطري)

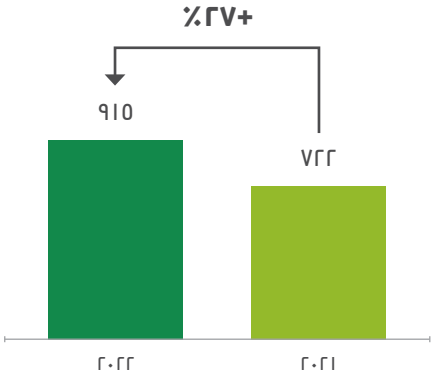

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

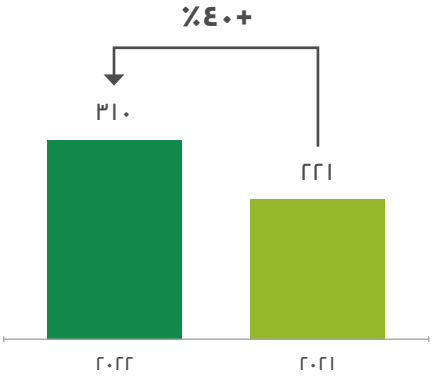

قطاع التأمين

شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين

تأسست شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين عام ٢٠٠٣، وهي حالياً مملوكة بالكامل للخليج الدولية للخدمات. وتغطي خدمات التأمين وإعادة التأمين التي تقدمها الشركة قطاعات الإنشاءات والعمليات والأنشطة البحرية والقطاع الطبي.

الأداء المالي لقطاع التأمين لعام ٢٠٢٢

الإيرادات (مليون ريال قطري)

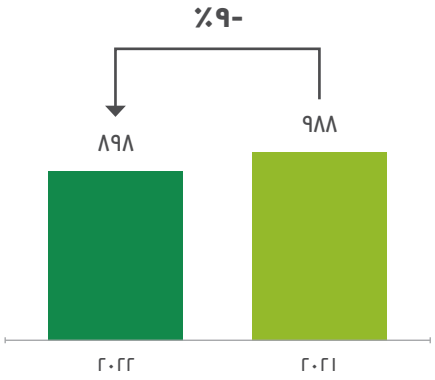

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

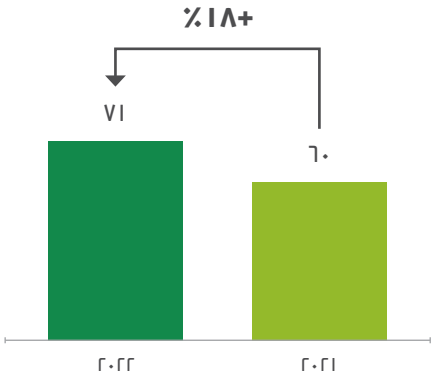

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة
(تتمـــة)

قطاع التموين

شركة أمواج لخدمات التموين

تأسست أمواج لخدمات التموين عام ٢٠٠٦ كشركة مملوكة بالكامل لقطر للطاقة، وقد تم الاستحواذ عليها لاحقاً من قِبَل المجموعة في ١ يونيو ٢٠١٢. وبالإضافة إلى هدفها الأساسي وهو تقديم خدمات تموينية عالية الجودة، فقد نوعت أمواج من خدماتها لتشمل التنظيف ومكافحة الحشرات والإمداد بالقوى العاملة وإدارة المرافق والمخيمات، كذلك خدمات التموين للأفراد وكبار الشخصيات. ومن خلال خدماتها لإدارة المرافق التي تتضمن خدمات التنظيف التجارية للمناطق الداخلية والخارجية، تقدم أمواج خدمات شاملة وفعالة تشمل خدمات التنظيف والحراسة وخدمات غسل وكي الثياب للعملاء. كما تقدم أمواج خدمات طعام رفيعة المستوى للضيافة في الشركات ولكبار الشخصيات، سواء لتجمعات حصرية صغيرة أو احتفالات كبيرة رفيعة المستوى، وتقدم أيضاً خدمات التموين في حفلات الزفاف.

الأداء المالي لقطاع التموين لعام ٢٠٢٢

الإيرادات (مليون ريال قطري)

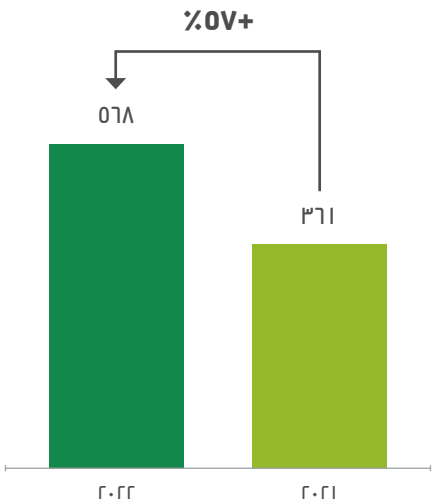

صافي الأرباح / (الخسائر) (مليون ريال قطري)

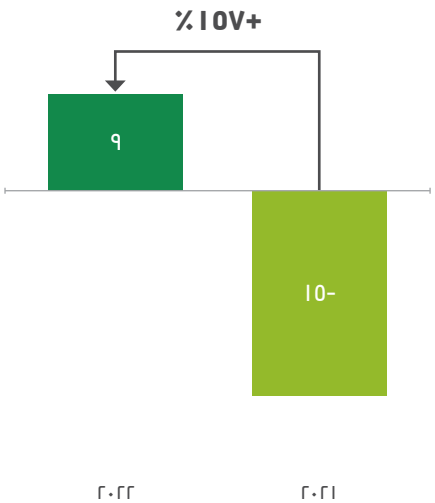

تقرير مدققي الحسابات المستقل

إلى المساهمين في
الخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق.

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق. ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليها معا باسم "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وبيانات الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التفسيرية الأخرى، كما هي واردة بالصفحات من ٨ إلى ٨١.

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر، بصورة عادلة، ومن كافة الجوانب الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق (معايير التدقيق). قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير في الجزء الخاص *"بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة"* في هذا التقرير. إننا مستقلون عن الشركة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين (متضمنة معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد السلوك الأخلاقي الدولية) والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في دولة قطر، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

تقرير مدققي الحسابات المستقل
(تتمـــة)

أمور التدقيق الأساسية

إن أمور التدقيق الأساسية، وفقا لحكمنا المهني، هي تلك الأمور التي لها الأهمية القصوى في أعمال تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية. وتناولنا هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نقدم رأيًا منفصلًا عن هذه الأمور عند تكوين رأينا عنها.

انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات	
أنظر إيضاح ٦ حول البيانات المالية الموحدة	
أمور التدقيق الأساسية	**وصف أمور التدقيق الأساسية**
ركزنا على هذا الأمر نظرًا لأن: • القيم الدفترية للموجودات ذات الصلة بحفار المجموعة والطائرات التي تخضع لاختبار انخفاض القيمة ويتم إدراجها ضمن "الممتلكات والمعدات" كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ هي مبلغ ٥,١٣٩ مليون ريال قطري. يمثل هذا نسبة ٤٧٪ من إجمالي موجودات المجموعة، بالتالي جزءًا جوهريا من بيان المركز المالي الموحد. • هناك تعقيد متزايد وينطوي التقييم على أحكام هامة في توقع التدفقات النقدية المستقبلية في صناعات الحفر والطائرات بسبب طبيعة عملياتهما والظروف السائدة بالسوق، بالتالي يعتبر هذا الأمر أمر تدقيق أساسي.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي: • فهم أسلوب المجموعة لتحديد مؤشرات انخفاض القيمة في الموجودات ذات الصلة بالحفار والطائرات؛ • تقييم كفاءة ومقدرات الموظفين في المجموعة الذين قاموا بأداء التقييم الفني للمبالغ القابلة للاسترداد؛ • إشراك متخصصي التقييم لدينا لدعمنا في النظر في المبالغ القابلة للاسترداد التي توصلت إليها المجموعة، وعلى وجه الخصوص: - تقييم مدى ملاءمة المنهجية التي تستخدمها المجموعة لتقييم انخفاض القيمة، و - تقييم مدى ملاءمة الافتراضات الأساسية المستخدمة في نموذج انخفاض القيمة، بما في ذلك استخدام الحفارات والطائرات والموجودات ذات الصلة ومعدلات النمو وهوامش الربح التشغيلي ومعدلات الخصم، وغيرها. • تقييم كفاية الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك إفصاحات الافتراضات والأحكام الرئيسية.

انخفاض قيمة الشهرة	
أنظر إيضاح ٧ حول البيانات المالية الموحدة	
أمور التدقيق الأساسية	**وصف أمور التدقيق الأساسية**
ركزنا على هذا الأمر نظرًا لأن: • اعترفت المجموعة بشهرة بمبلغ ٣٠٣ مليون ريال قطري وهي تمثل ٣٪ من إجمالي أصول المجموعة. • نشأت الشهرة نتيجة لاقتناء شركة تابعة وهي وحدة منتجة للنقد منفصلة للمجموعة. • يعتبر الاختبار السنوي لانخفاض قيمة الشهرة على أنه أمر تدقيق أساسي بسبب تعقيد المتطلبات المحاسبية والحكم الكبير المطلوب في تحديد الافتراضات التي يجب استخدامها لتقدير المبلغ القابل للاسترداد. المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد، والذي يستند إلى القيمة قيد الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصا التكاليف حتى البيع، أيهما أعلى، تم التوصل إليه بخصم نموذج التدفق النقدي المتوقع. يستخدم هذا النموذج افتراضات رئيسية عديدة متضمنة تقديرات للتدفقات النقدية المتوقعة ومعدلات نمو القيمة النهائية والهوامش ومعدلات النمو ومتوسط لتكلفة المرجحة لرأس المال (معدل الخصم).	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي: • تقييم كفاءة ومقدرات الموظفين في المجموعة الذين قاموا بأداء اختبار انخفاض القيمة؛ • إشراك متخصصي التقييم لدينا لدعمنا في النظر في المبلغ القابل للاسترداد الذي توصلت إليه المجموعة، وعلى وجه الخصوص: - تقييم مدى ملاءمة المنهجية التي تستخدمها المجموعة لتقييم انخفاض القيمة، و - تقييم مدى ملاءمة الافتراضات الأساسية المستخدمة في نموذج انخفاض القيمة، بما في ذلك التدفقات النقدية المتوقعة ومعدلات نمو القيمة النهائية والهوامش ومعدلات النمو ومتوسط لتكلفة المرجحة لرأس المال (معدل الخصم). • تقييم كفاية الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك إفصاحات الافتراضات والأحكام الرئيسية.

تقرير مدققي الحسابات المستقل

(تتمـــة)

تقييم مطلوبات عقود التأمين	
راجع إيضاح ١٣ حول البيانات المالية الموحدة	
أمور التدقيق الأساسية	**وصف أمور التدقيق الأساسية**
ركزنا على هذا الأمر نظرًا لأن: • مطلوبات عقود تأمين المجموعة تمثل ٢٣٪ من إجمالي مطلوباتها ذات الصلة تتعلق بمطالبات مبلغ عنها ولم تتم تسويتها، ومطالبات متكبدة غير مبلغ عنها وأقساط غير مكتسبة . • يتضمن تقييم مطلوبات عقود التأمين هذه درجة كبيرة من الأحكام فيما يتعلق بعدم اليقين في تقدير مدفوعات المنافع المستقبلية وتقييم تكرار وشدة المطالبات. يتضمن تقدير الاحتياطيات للمطالبات المتكبدة ولكن لم يبلغ عنها واحتياطيات الأقساط غير المكتسبة درجة كبيرة من الأحكام والافتراضات بالإضافة إلى استخدام توقعات وأساليب اكتوارية، ومن ثم اعتبرنا هذه النقطة من أمور التدقيق الأساسية.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي: • اختبار تصميم ضوابط الرقابة الرئيسية ومدى فعاليتها التشغيلية على عمل عملية تكوين الاحتياطيات والمطالبات المبلغ عنها والمطالبات غير المبلغ عنها والأقساط غير المكتسبة، • اختبار عينة من المطالبات القائمة واستردادات إعادة التأمين ذات الصلة، والتركيز على تلك التي لها الأثر الأكبر على البيانات المالية الموحدة لتقييم ما إذا تم تقدير المطالبات والاستردادات ذات الصلة بالصورة الملائمة، • تقييم كفاءة وقدرات خبير الإدارة المعين من قبل المجموعة، • إشراك الخبير الاكتواري الخاص بنا لتقييم مدى ملاءمة المنهجية التي يتبعها خبير الإدارة والتقديرات الاكتوارية التي يجريها الخبير الاكتواري، وعلى وجه الخصوص: - تقييم والنظر في افتراضات الاحتياطيات الرئيسية والتي تشتمل على معدلات الخسائر وتكرار وشدة المطالبات ومدى معقولية التقديرات التي أجرتها المجموعة، و - تقييم ما إذا كانت الاحتياطيات منتظمة من الناحية المنهجية مع وجود أسباب كافية للتغيرات في الافتراضات. • تقييم الدقة التاريخية لتطور المطالبات القائمة والتي تم تكبدها ولم يتم الإبلاغ عنها عن طريق إجراء مراجعة للأداء التاريخي بأثر رجعي للتقديرات والأحكام التي أجرتها المجموعة، و • تقييم كفاية الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك إفصاحات الافتراضات والأحكام الرئيسية.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات عليها. حصلنا قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا على تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، ونتوقع الحصول على الأجزاء الأخرى من التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا.

رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا نعبر ولن نعبر عن أي شكل من أشكال نتيجة التأكيد عليه.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة فإن مسؤوليتنا هي أن نقرأ المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه، وفي سبيل القيام بذلك، دراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تنسجم بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو معرفتنا التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو يبدو عليها أنها تعرضت لتحريف جوهري.

لو قمنا، استنادا إلى العمل الذي قمنا بأدائه على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق هذا، بالتوصل إلى نتيجة أن هناك تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالإعلان عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نعلن عنه في هذا الخصوص.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم مقدرة الشركة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، كلما كان ذلك ممكنا، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الاستمرارية ما لم يرغب مجلس الإدارة إما في تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي خلافا للقيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائما عن أخطاء جوهرية عندما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان من الممكن، بشكل فردي أو جماعي، أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس حكما مهنيا ونبقى على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما إننا نقوم بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

تقرير مدققي الحسابات المستقل
(تتمـــة)

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الإدارة.

- إبداء نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول مقدرة الشركة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم الشركة بالتوقف عن مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف على إجراء أعمال التدقيق للمجموعة. وسنظل نحن المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق المهمة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

نقوم أيضا بتزويد مجلس الإدارة ببيان التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات، متى كان ذلك ممكناً.

من الأمور التي تم تقديمها لمجلس الإدارة، نحدد تلك المسائل التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم أمور التدقيق الأساسية. ونصف هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يمنع قانون أو لائحة من الافصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر، وفي حالات نادرة جدا، أنه يجب عدم الكشف عن أمر ما في تقريرنا نظرا لأن الآثار السلبية لعدم الكشف عنه قد يتوقع بشكل منطقي أن تفوق منافع المصلحة العامة للكشف عنه في التقرير.

تقرير عن المتطلبات القانونية الأخرى

وفقًا لمتطلبات المادة ١٤٦ من قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لعام ٢٠١٥، والذي تم تعديل بعض نصوصها لاحقا بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١ ("قانون الشركات التجارية القطري المعدل") فإننا نفيد أيضًا بما يلي:

(١) لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق.

(٢) تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق بياناتها المالية الموحدة مع تلك السجلات.

(٣) اطلعنا على تقرير مجلس الإدارة الذي سيدرج في التقرير السنوي، ووجدنا أن المعلومات المالية الواردة فيه تتفق مع سجلات الشركة ودفاترها.

(٤) علاوة على ذلك، لم تحتفظ الشركة بالمخزون كما في تاريخ التقرير.

(٥) لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لقانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ المعدل أو لبنود النظام الأساسي للشركة والتعديلات عليه خلال السنة يمكن أن يكون لها أثر جوهري على بيان المركز المالي الموحد للشركة أو أدائها كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

١٣ فبراير ٢٠٢٣
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥١)
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي رخصة رقم ١٢٠١٥٣

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق.ع

تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") فقد تم تكليفنا من قبل مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق.ع ("الشركة") للقيام بعملية تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة وتقييم فعالية تصميمها وتنفيذها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (" تقرير مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية " الوارد في قسم ٤ من تقرير حوكمة الشركة لعام ٢٠٢٢).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تقرير مجلس الإدارة العادل والخالي من الأخطاء الجوهرية والمعلومات الواردة فيها.

يتضمن تقرير الضوابط الداخلية للمديرين على التقارير المالية، والذي تم توقيعه من قبل مجلس إدارة الشركة وتم مشاركته مع كي بي ام جي في ١٣ فبراير ٢٠٢٣ والذي سيتم تضمينه في التقرير السنوي للشركة، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛

- وصف العمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات الالتزام ودفتر الالتزام والتقارير المالية وإدارة الاستثمارات وإدارة الخزينة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات (حسب الحاجة).

- تصميم وتنفيذ واختبار الضوابط لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المذكورة؛

- تحديد الفجوات وحالات الإخفاق في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع حالات الإخفاق المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة؛

- تخطيط وأداء اختبار الإدارة، وتحديد أوجه قصور الضوابط.إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع وتوثيق ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استناداً إلى المعايير المقررة في *الرقابة الداخلية - إطار العمل المتكامل* (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي ("لجنة المؤسسات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية").

تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والاحتفاظ واختبار ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيان بصورة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بقصد أو بغير قصد. كما تتضمن أيضا وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية وتصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف الراهنة، والاحتفاظ بسجلات مناسبة عن مدى ملائمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة.

مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من أن الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان قد تلقوا التدريب المناسب، بالإضافة الى التحقق من تحديث الأنظمة بصورة مناسبة للتأكد من أن أي تغييرات تطرأ في التقارير تشمل جميع العمليات الهامة.

مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن الامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها المطبقة على أنشطته.

تقرير التأكيد المستقل المعقول

(تتمـــة)

مسؤولياتنا

تشتمل مسؤولياتنا على مراجعة البيان الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة التأكيد المستقل المعقول استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. وقد قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (مُراجع) (عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية) الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. ويتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءات العمل سعياً للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، ووفقا لأهداف الرقابة الواردة فيه.

ونطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمنًا للسياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد إلتزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، الذي يتضمن المعايير الدولية للاستقلالية (وتشمل معايير الاستقلال الدولية) (قواعد السلوك الأخلاقي الدولية)، المبنية على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

وتعتمد الإجراءات المختارة على الحكم، والذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لتقرير مجلس الادارة سواء كان ذلك بسبب الاحتيال او الخطأ.

وقد تضمنت مهمتنا تقييم مدى ملائمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية التي تطبقها الشركة ومدى ملائمة أهداف ضوابط الرقابة التي وضعتها الشركة وتقديم تقرير أعضاء مجلس الادارة في ضوء ظروف المهمة. إضافة إلى ذلك، تقييم العرض العام لتقرير مجلس الإدارة، وما إذا صممت ونفذت وشُغّلت الضوابط الداخلية على التقارير المالية بشكل مناسب بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ استنادًا إلى إطار لجنة المؤسسات الراعية.

كما تتضمن الإجراءات المتبعة في إعداد البيان على سبيل المثال لا الحصر، على الأمور التالية:

- الاستفسار من إدارة الشركة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد نطاق العمل التي أجرتها الإدارة؛
- فحص العمليات التي تقع ضمن النطاق باستخدام منهجية الأهمية على مستوى البيانات المالية المنفصلة للشركة؛
- تقييم كفاءة الأمور التالية:
  - وثائق الرقابة على مستوى العمليات وما يتصل بها من مخاطر وضوابط على النحو الموجز في مصفوفة المخاطر والرقابة
  - بيئة الرقابة وتقييم المخاطر والرصد والمعلومات والاتصالات (CERAMIC) وتوثيق الضوابط والمخاطر والضوابط ذات الصلة على النحو الموجز في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - المخاطر الناشئة عن تكنولوجيا المعلومات والضوابط على النحو الموجز في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - ضوابط الإفصاح على النحو الموجز في مصفوفة المخاطر والرقابة.
- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.
- فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الإجراءات، على أساس العينة، عند الضرورة؛

- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛
- فحص خطط الإدارة لاختبار الفاعلية التشغيلية لتقييم مدى معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومداها وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛
- فحص مستندات الاختبار الخاصة بالإدارة لتقييم ما إذا أجري اختبار الفاعلية التشغيلية للضوابط الرئيسية بواسطة الإدارة وفقاً لخطة الاختبار التي وضعتها الإدارة؛ و
- إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي اجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من تقرير مجلس الإدارة أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج التقرير منها.

معلومات أخرى

تشمل المعلومات الأخرى المعلومات التي سيتم تضمينها في التقرير السنوي للشركة. لم نحصل على المعلومات الأخرى التي سيتم تضمينها في التقرير السنوي والمتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيتم تضمين تقرير الضوابط الداخلية لأعضاء مجلس الإدارة على التقارير المالية وتقرير التأكيد المعقول الخاص بنا في التقرير السنوي. عندما نقرأ التقرير السنوي، إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ مجلس الإدارة.

خصائص تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمجلس الإدارة والقيود عليه

تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير مجلس الإدارة عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على التقارير المالية بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليمة للضوابط، قد تحدث تحريفات جوهرية بسبب الخطأ أو الاحتيال ولا يتم اكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الضوابط الداخلية على التقارير المالية أو تكتشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في المعالجة أو الإبلاغ عن المعاملات، وبالتالي لا يمكن أن توفر ضماناً مطلقاً بتحقيق أهداف الرقابة. كما أن توقعات أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية معرضة لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتشغيلها اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ التي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على التقارير المالية قبل تاريخ وضع تلك الضوابط قيد التشغيل.

تم إعداد تقرير الضوابط الداخلية للمديرين على التقارير المالية لتلبية الاحتياجات المشتركة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يشمل كل جانب من جوانب المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي مهمة في بيئته الخاصة.

المعايير

معايير هذا الارتباط هي أهداف الرقابة المنصوص عليها فيه والتي يتم على أساسها قياس أو تقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أدوات التحكم. تم تطوير أهداف الرقابة داخليًا من قبل الشركة، بناءً على المعايير الموضوعة في إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية.

تقرير التأكيد المستقل المعقول

(تتمـــة)

النتائج

لقد تم تشكيل استنتاجنا على أساس المسائل المحددة في هذا التقرير والخاضعة لها.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

في رأينا، واستناداً إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقول لدينا، فإن تقرير مجلس الإدارة بشأن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية يُظهر بشكل عادل أن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بالشكل الصحيح وفقا لأطار عمل لجنة المؤسسات الراعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا هذا معداً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. إن أي طرف يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، ويعتمد عليه (أو على أي جزء منه)، فإنه يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. إلى أقصى حد يسمح به القانون، فإننا لا نقبل أو نتحمل المسؤولية ونرفض الالتزام تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا، بخصوص تقرير التأكيد المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يتم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه كليّا أو جزئيّا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

١٣ فبراير ٢٠٢٣
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق.ع

تقرير حول الالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة نظام حوكمة الشركات الأخرى والكيانات القانونية المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر") كَلّفَنا مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق.ع ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد محدود على تقييم مجلس الإدارة لما إذا كان لدى الشركة أسلوب جاهز للالتزام ببنود عقد التأسيس ونظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بالنظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات المرفق الذي يغطي الحد الأدنى من متطلبات المادة ٤ من النظام. قدّم مجلس الإدارة "تقريره حول الالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة النظام" ("البيان")، الذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي في ٠٥ فبراير٢٠٢٣، والذي أرفق كجزء من تقرير حوكمة الشركات.

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة.

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان التدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وعن تغطية أي تغييرات في التقارير لجميع وحدات الأعمال الهامة.

كما يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح المطبقة على أنشطة الشركة.

مسؤولياتنا

مسؤوليتنا هي فحص البيان الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استنادا إلى الإثباتات التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (مُراجع)، عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على مستوى ذي معنى من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، أن الشركة لديها عملية مطبقة للامتثال لنظامها الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما إذا كانت الشركة ملتزمة بمتطلبات مواد النظام الأساسي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، كأساس لاستنتاجنا للتأكيد المحدود.

نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمنًا السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

تقرير التأكيد المستقل المحدود

(تتمـــة)

التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين *"قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (متضمنا المعايير الدولية للاستقلالية)"* (قواعد السلوك الأخلاقي)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن فهمٍ لالتزام الشركة بالنظام والظروف الأخرى للمهمة، ودراستنا للمجالات التي من المرجح أن تنشأ عنها أخطاء جوهرية.

وفي سبيل التوصل إلى فهمٍ لأسلوب الشركة للالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بالنظام والظروف الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بغرض صياغة إجراءات تأكيد مناسبة في ضوء الظروف.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة أسلوب الشركة للالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بالنظام، وتقييم مدى ملاءمة السبل والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

إن إجراءات تأكيدنا المحدود لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفعالية الإجراءات التي طبقها مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام.

تتضمن الإجراءات المتبعة في إعداد البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى الشركة أسلوب جاهز للالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة النظام؛
- فحص الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام الشركة بالنظام؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام الشركة بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات، وغيرها).

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في تقرير حوكمة الشركات السنوي والتي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير التأكيد المحدود حوله في تقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ مجلس الإدارة بذلك الأمر.

خصائص البيان والقيود عليه

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يطبقون الإجراء، وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان إجراء الامتثال قد تم تنفيذه بشكل فعال، وفي بعض الحالات لن يحافظ على مسار التدقيق. ومن الملاحظ أيضًا أن تصميم إجراءات الامتثال سيتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة معها. تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظرًا لخصائص تقييم مجلس الإدارة للعملية المعمول بها لضمان الامتثال للنظام الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك الامتثال للنظام والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليمة للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الاحتيال ولا يتم اكتشافها.

تم إعداد البيان لتلبية الاحتياجات المشتركة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يشمل كل جانب من جوانب المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي مهمة في بيئته الخاصة.

المعايير

معايير هذه المهمة هي تقييم أسلوب الالتزام بنظام التأسيس وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بنصوص النظام.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهنًا بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسبٍ لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

بناء على إجراءات التأكيد المحدود التي تم أداؤها لم يرد إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد بأن بيان مجلس الإدارة لا يعرض بصورة عادلة، ومن جميع الجوانب الجوهرية، أن لدى الشركة أسلوب جاهز للالتزام بنظان التأسيس و بقوانين ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة ملتزم بنصوص النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المحدود، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

١٣ فبراير ٢٠٢٣
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامنيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
رخصة مدقق خارجي رقم ١٢٠١٥٣

البيانـات المالية الموحـدة

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	٢٠٢٢ بآلاف الريالات القطرية	٢٠٢١ بآلاف الريالات القطرية
الموجودات		
الموجودات غير المتداولة		
ممتلكات ومعدات	٥,٥٦٠,٩٥٦	٥,٥٩١,٢٨١
الشهرة	٣٠٣,٥٥٩	٣٠٣,٥٥٩
موجودات حق الاستخدام	٢٧,٧٣١	٣٦,٢٩٢
موجودات عقود	١٣,١٠٤	٩,٤٦٤
شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	٢٨,٠٨٨	١٢,٠٧٨
الاستثمارات المالية	٣٠٦,٥٩٢	٤١٨,٦٥٨
إجمالي الموجودات غير المتداولة	٦,٢٤٠,٠٣٠	٦,٣٧١,٣٣٢
الموجودات المتداولة		
مخزون	٣٩٣,١٧٠	٢٨٤,٠٨٨
موجودات عقود	-	٦,٥١٤
مستحقات من أطراف ذات علاقة	٧٥٩,٩٤٠	٦٨٦,٣٥٤
الاستثمارات المالية	٤٣٨,١٨٥	٤٢٠,٦٨٩
ذمم تجارية وأخرى مدينة	٧٩٩,٦٥٦	٦٩٤,٩٩٤
موجودات عقود إعادة تأمين	١,٠٩١,٢٧٧	٧٥٧,٣٨٢
استثمارات قصيرة الأجل	٧٤٦,١٢٦	٣٤٨,٦٣٢
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٩٦,٤٤٧	٣٤٩,٤٠٧
إجمالي الموجودات المتداولة	٤,٦٢٤,٨٠١	٣,٥٤٨,٠٦٠
إجمالي الموجودات	**١٠,٨٦٤,٨٣١**	٩,٩١٩,٣٩٢
حقوق الملكية والمطلوبات		
حقوق الملكية		
رأس المال	١,٨٥٨,٤٠٩	١,٨٥٨,٤٠٩
احتياطي قانوني	٣٨٤,٣٣٩	٣٧٧,٣٠٨
احتياطي عام	٧٤,٥١٦	٧٤,٥١٦
احتياطي تحويل العملات الأجنبية	(٧١,٣٧١)	(٥٥,٨٣٦)
احتياطي القيمة العادلة	(٢٧,٦٤٦)	٣,٧٨٦
أرباح مدورة	١,٣٥٠,٥٥٠	٩٩٨,٢٠٤
حقوق الملكية المنسوبة لمالكي الشركة	٣,٥٦٨,٧٩٧	٣,٢٥٦,٣٨٧
مساهمات غير مسيطرة	(٣١٢)	(١٩٨)
إجمالي حقوق الملكية	٣,٥٦٨,٤٨٥	٣,٢٥٦,١٨٩

	٢٠٢٢ بآلاف الريالات القطرية	٢٠٢١ بآلاف الريالات القطرية
المطلوبات		
المطلوبات غير المتداولة		
مطلوبات إيجار	٧,٤٣٢	١٥,٩٤٧
القروض والسلفيات	٢,٦٣٣,٦٢٥	٣,٦٩٢,٧٠٥
مطلوبات عقود	٢,٧٣٠	١,٨٢٠
مخصص تكاليف إعادة تهيئة مرافق مستخدمة	٤٥,٨٩٩	٤٥,٦٦٩
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١١٢,٠٢٨	١٠١,٢٥٩
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	٢,٨٠١,٧١٤	٣,٨٥٧,٤٠٠
مطلوبات متداولة		
مطلوبات إيجار	٣٣,٩٣٩	٢٨,٨٦٨
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	٤٨,٦١٩	٥٠,٤٢٩
القروض والسلفيات	١,٦٥٥,٦٠٧	٦٣٢,٧٠٤
ذمم تجارية وأخرى دائنة	١,٠٤٦,٠٥٦	٨٣١,٢٧٣
مستحقات لأطراف ذات علاقة	٢٧,٨١٢	٤٤,٥٠٧
مطلوبات عقود تأمين	١,٦٦٨,٠٠٩	١,٢١٤,٥٧٥
مطلوبات عقود	١٤,٥٩٠	٣,٤٤٧
إجمالي المطلوبات المتداولة	٤,٤٩٤,٦٣٢	٢,٨٠٥,٨٠٣
إجمالي المطلوبات	٧,٢٩٦,٣٤٦	٦,٦٦٣,٢٠٣
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات	**١٠,٨٦٤,٨٣١**	٩,٩١٩,٣٩٢

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحده والتوقيع عليها من جانب مجلس الإدارة وتم التوقيع عليها بالنيابة عنه من جانب ما يلي في ١٣ فبراير ٢٠٢٣.

خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

سعد راشد المهندي
نائب رئيس مجلس الإدارة

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	٢٠٢٢ بآلاف الريالات القطرية	٢٠٢١ بآلاف الريالات القطرية
الإيرادات	٣,٦٦٥,٥٣٩	٣,٠٩١,٠٥٠
التكاليف المباشرة	(٢,٩٩٢,٨٧٥)	(٢,٧٤٤,٥٥٦)
إجمالي الربح	**٦٧٢,٦٦٤**	٣٤٦,٤٩٤
إيرادات أخرى	٤١,٣٩١	٦٠,٢٥٨
مصروفات أخرى	(٦١,٦٤٧)	(٢٤,٧٨١)
مصروفات عمومية وإدارية	(٢١٨,٥٢٠)	(١٩٨,٨٢٩)
مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية، بالصافي	(٧٧٦)	(٢٤,٥٥٦)
ربح التشغيل	**٤٣٣,١١٢**	١٥٨,٥٨٦
إيرادات تمويلية	٣٨,٣٨٧	٣٢,٧١٧
تكاليف تمويل	(١٨١,٩٢٦)	(١٢٩,٠٦٧)
صافي تكاليف تمويل	(١٤٣,٥٣٩)	(٩٦,٣٥٠)
حصة المجموعة في ربح / (خسارة) شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية، بالصافي من الضريبة	١٧,٥٧٧	(٢,٥١٥)
ربح السنة قبل صافي الربح النقدي الناتج من التضخم والضريبة	**٣٠٧,١٥٠**	٥٩,٧٢١
صافي الخسارة النقدية الناتجة من التضخم	(١١,٤١٢)	-
ربح السنة قبل ضريبة الدخل	**٢٩٥,٧٣٨**	٥٩,٧٢١
مصروف ضريبة الدخل	(٥,٦٨٨)	(٥,٦٨٦)
الربح للسنة	**٢٩٠,٠٥٠**	٥٤,٠٣٥

	٢٠٢٢ **بآلاف الريالات القطرية**	٢٠٢١ بآلاف الريالات القطرية
الخسارة الشاملة الأخرى		
البنود التي يعاد أو قد يعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة		
استثمارات في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – صافي التغير في القيمة العادلة	(٣١,٤٣٢)	(١٨,٦٨٩)
العمليات الأجنبية - فروق تحويل عملات أجنبية	(١٥,٥٣٥)	(٣٠,١٢٣)
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	**(٤٦,٩٦٧)**	(٤٨,٨١٢)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٢٤٣,٠٨٣**	٥,٢٢٣
الربح المنسوب لـ:		
مالكو الشركة	٢٩٠,١٦٤	٥٤,١٨٢
مساهمات غير مسيطرة	(١١٤)	(١٤٧)
	٢٩٠,٠٥٠	٥٤,٠٣٥
إجمالي الدخل / المنسوب إلى:		
مالكو الشركة	٢٤٣,١٩٧	٥,٣٦٩
مساهمات غير مسيطرة	(١١٤)	(١٤٦)
	٢٤٣,٠٨٣	٥,٢٢٣
العائدات للسهم		
العائدات الأساسية والمخففة للسهم (بالريال القطري)	**٠,١٥٦**	٠,٠٢٩

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	رأس المال بآلاف الريالات القطرية	احتياطي قانوني بآلاف الريالات القطرية	احتياطي عام بآلاف الريالات القطرية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٧١,٣٨٩	٧٤,٥١٦
إجمالي الدخل الشامل:			
ربح / (خسارة) السنة	-	-	-
(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر	-	-	-
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-
مساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية	-	-	-
محول إلى الاحتياطي القانوني	-	٥,٩١٩	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٧٧,٣٠٨	٧٤,٥١٦
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٧٧,٣٠٨	٧٤,٥١٦
أثر التضخم	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل:			
الربح / (الخسارة) للسنة	-	-	-
(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر	-	-	-
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-
مخصص صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية	-	-	-
محول إلى الاحتياطي القانوني	-	٧,٠٣١	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١,٨٥٨,٤٠٩**	**٣٨٤,٣٣٩**	**٧٤,٥١٦**

	حقوق الملكية المنسوبة لمالكي الشركة				
احتياطي تحويل العملات الأجنبية بآلاف الريالات القطرية	احتياطي القيمة العادلة بآلاف الريالات القطرية	أرباح مدورة بآلاف الريالات القطرية	الإجمالي بآلاف الريالات القطرية	مساهمات غير مسيطرة بآلاف الريالات القطرية	إجمالي حقوق الملكية بآلاف الريالات القطرية
(٢٥,٧١٢)	٢٢,٤٧٥	٩٥١,٢٩٢	٣,٢٥٢,٣٦٩	(٥٢)	٣,٢٥٢,٣١٧
-	-	٥٤,١٨٢	٥٤,١٨٢	(١٤٧)	٥٤,٠٣٥
(٣٠,١٢٤)	(١٨,٦٨٩)	-	(٤٨,٨١٣)	١	(٤٨,٨١٢)
(٣٠,١٢٤)	(١٨,٦٨٩)	٥٤,١٨٢	٥,٣٦٩	(١٤٦)	٥,٢٢٣
-	-	(١,٣٥١)	(١,٣٥١)	-	(١,٣٥١)
-	-	(٥,٩١٩)	-	-	-
(٥٥,٨٣٦)	٣,٧٨٦	٩٩٨,٢٠٤	٣,٢٥٦,٣٨٧	(١٩٨)	٣,٢٥٦,١٨٩
(٥٥,٨٣٦)	٣,٧٨٦	٩٩٨,٢٠٤	٣,٢٥٦,٣٨٧	(١٩٨)	٣,٢٥٦,١٨٩
-	-	٧٦,٤٦٤	٧٦,٤٦٤	-	٧٦,٤٦٤
-	-	٢٩٠,١٦٤	٢٩٠,١٦٤	(١١٤)	٢٩٠,٠٥٠
(١٥,٥٣٥)	(٣١,٤٣٢)	-	(٤٦,٩٦٧)	-	(٤٦,٩٦٧)
(١٥,٥٣٥)	(٣١,٤٣٢)	٢٩٠,١٦٤	٢٤٣,١٩٧	(١١٤)	٢٤٣,٠٨٣
-	-	(٧,٢٥١)	(٧,٢٥١)	-	(٧,٢٥١)
-	-	(٧,٠٣١)	-	-	-
(٧١,٣٧١)	**(٢٧,٦٤٦)**	**١,٣٥٠,٥٥٠**	**٣,٥٦٨,٧٩٧**	**(٣١٢)**	**٣,٥٦٨,٤٨٥**

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	٢٠٢٢ بآلاف الريالات القطرية	٢٠٢١ بآلاف الريالات القطرية
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
الربح للسنة	٢٩٠,٠٥٠	٥٤,٠٣٥
تعديلات لـ:		
إهلاك الممتلكات والمعدات	٣٤٧,٤٧٣	٣٤٩,٦١٥
خسارة انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات	٢,٢٠٢	-
ربح من بيع ممتلكات ومعدات	(٣٥٢)	(٤,٣٨٠)
خسارة من بيع ممتلكات ومعدات	٤٤٥	-
شطب ممتلكات ومعدات	٤١١	٢,٧٧٣
إهلاك موجودات حق الاستخدام	٢٣,٦٣٤	٢١,٦٧٦
حصة في ربح شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	(١٧,٥٧٧)	٢,٥١٥
مخصص مخزون بطيء الحركة والمتقادم، بالصافي من عكس المخصص	١,٥٥٤	٧٠٥
مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية	٧٧٦	٢٤,٥٥٦
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٢٤,٦٢٥	٢٤,٠١١
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٣٦,٧٨١	(١٧,٨٩٠)
صافي الربح من بيع استثمارات مالية	(١٣,٠٢٧)	(١٥,٠٨٥)
أرباح موزعة من صناديق استثمار مدارة	(٣,٦٥٢)	(٣,٨٨٨)
إيرادات أرباح موزعة	(٣,٥٤٣)	(٣,٣٢٦)
إيرادات تمويلية	(٣٨,٣٨٧)	(٣٢,٧١٧)
تكاليف تمويل	١٨١,٩٢٦	١٢٩,٠٦٧
ربح غير نقدي ناتج من التضخم	١١,٤١٢	-
ربح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل	٨٤٤,٧٥١	٥٣١,٦٦٧
تغييرات في:		
مخزون	(١١٠,٦٣٧)	(٤٦,٤٩٢)
موجودات عقود	٢,٨٧٤	(٦٠٩)
ذمم تجارية مدينة وذمم تأمين مدينة ومدفوعات مقدمه ومستحقات من أطراف ذات علاقة	(٣٧٨,٣٧١)	(٦٨,٦٩٠)
التزامات عقود	١٢,٠٥٣	(٣,٩٩٨)
ذمم تجارية وذمم تأمين دائنة ومستحقات وذمم دائنة لأطراف ذات علاقة	٤٧٠,٨٠٣	١٠٠,٦٧٩
النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	**٨٤١,٤٧٣**	٥١٢,٥٥٧
مكافآت نهاية خدمة موظفين مدفوعة`	(١٣,٨٥٦)	(١٤,١٤٠)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	**٨٢٧,٦١٧**	٤٩٨,٤١٧

	٢٠٢٢ بآلاف الريالات القطرية	٢٠٢١ بآلاف الريالات القطرية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
اقتناء ممتلكات ومعدات	(٢٧٥,٩٨٧)	(١٧٧,٧٦٤)
اقتناء استثمارات مالية	(٣٠٦,٨٨١)	(٣٣٤,٥٨٦)
صافي الحركة في الاستثمارات قصيرة الأجل	(٣٩٧,٧٧٤)	(١١٩,٥٩٨)
إيراد تمويل مستلم	٣٦,٥٨٠	٣٢,٧١٧
متحصلات من بيع واستحقاق موجودات مالية	٣٤٩,٨٨٧	٢٤٥,٩٥٩
متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات	١,٢٢٨	٢٠,٤٧٨
صافي الحركة في النقد لدى البنوك - مقيد لتوزيعات الأرباح	١,٨١٠	٢٤,٨٠٩
توزيع أرباح من صناديق استثمار مدارة	٣,٦٥٢	٣,٨٨٨
توزيعات أرباح من شركة مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	١,٥٦٧	-
توزيعات أرباح مستلمة	٣,٥٤٣	٣,٣٢٦
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار	**(٥٨٢,٣٧٥)**	(٣٠٠,٧٧١)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
سداد مطلوبات إيجار	(٢٠,٠٤٨)	(٢٠,٢٢٣)
متحصلات من القروض والسلفيات	١٠٦,٢٨٨	٢٨٦,٣٠٩
سداد القروض والسلفيات	(١٤٣,٣٢٣)	(٤١١,١٤٠)
توزيعات أرباح مدفوعة	(١,٨١٠)	(٢٤,٨٠٩)
تكاليف تمويل مدفوعة	(١٤١,٩٣٦)	(١٢٦,٦٠٤)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل	(٢٠٠,٨٢٩)	(٢٩٦,٤٦٧)
صافي التغير في النقد وما يعادل النقد	٤٤,٤١٣	(٩٨,٨٢١)
آثار التغير في أسعار الصرف على النقد المحتفظ به	٤,٤٢٨	١١,٥٢١
النقد وما في حكمه في ١ يناير	٢٩٨,٩٨٧	٣٨٦,٢٨٧
النقد وما يعادله في ٣١ ديسمبر	٣٤٧,٨٢٨	٢٩٨,٩٨٧

إن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحد تشكل جزءآ لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحد، و يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الإليكتروني للشركة: **www.gis.com.qa** أو يمكنكم مسح رمز QR ضوئياً باستخدام كاميرا هاتفكم الذكي للحصول علي البيانات المالية الموحد بالكامل.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢

١- تمهيد

شركة الخليج الدولية للخدمات وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر (يشار إليها فيما بعد بكلمة "الشركة") تم تأسيسها في ٢٠٠٨/٢/١٢ وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ خاصة المادة (٦٨) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١ وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للطاقة مؤسس شركة الخليج الدولية للخدمات، مالك السهم الممتاز والمساهم في رأسمال الشركة بنسبة ١٠٪، توفر قطر للطاقة كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للطاقة كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت الشركة من خلال التعاقد مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بإعداد إطار الحوكمة بشكل كامل ومستقل للشركة حيث تمت الموافقة عليه من قِبَل مجلس إدارة الشركة بإجتماعه الأول لعام ٢٠١٣ بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٥.

٢- نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها.

تنفيذاً لذلك، حدد المجلس مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، ويعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم والتمتع بها فضلاً عن إعلاء قيم حماية الأقلية، الرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

يحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة الخليج الدولية للخدمات يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة بما يكفل إرساء مبادئ الشفافية وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتحمل المسؤولية والاقرار بها.

من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة - بصفتها مقدم خدمات المكتب الرئيسي - على تدريب وتوعية موظفيها المعنيين فيما يتعلق بإدارة المخاطر، الرقابة الذاتية، قواعد السلوك المهني، مكافحة الرشوة والفساد، تضارب المصالح، تصنيف وأمن المعلومات وغيرها.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة رقم (٢) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستندياً بما يكفل لها تطبيق تلك الأحكام.

٣- مجلس إدارة الشركة

٣-١ هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للطاقة وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤ بتأسيس شركة الخليج الدولية للخدمات كشركة أم لمجموعة من الشركات المتخصصة في تقديم الخدمات الداعمة لقطاعي النفط والغاز ما بين عمليات الحفر البرية والبحرية، النقل بالهليكوبتر، البوارج السكنية، التأمين وإعادة التأمين فضلاً عن خدمات التموين. ثم قامت بطرحها للإكتتاب العام ومن ثم الادراج ببورصة قطر وذلك بهدف توفير فرص استثمارية للمواطنين القطريين ومشاركتهم في عوائد تلك الأنشطة، وتحقيق أقصى إستفادة ممكنة لهم من خلال طرح الشركة بسعر مخفض عن التقديرات العادلة لقيمته، وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

هذا، ومن منطلق خصوصية تأسيس ونشاط شركة الخليج الدولية للخدمات والوضع الإستراتيجي لأنشطتها خاصة على مستوى قطاعي الحفر والطيران بالهليكوبتر ومن ثم مراعاة المصلحة العامة، كان من الأهمية لضمان ضرورة إدارة الأصول على النحو الواجب وبما يضمن استدامتها وتحقيق قيمة مضافة لمساهمي الشركة، أن تحتفظ قطر للطاقة باعتبارها مؤسس الشركة بمزايا خاصة - من خلال امتلاكها للسهم الممتاز- وذلك بحسب أحكام المادة رقم (٧٧) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ آنذاك، والتي لا زالت سارية ضمن أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، أيضاً بحسب المادة رقم (١٥٢) والتي يجوز وفقاً لها أن ينص نظام الشركة على تقرير بعض الامتيازات لفئة من الأسهم على أن تتساوى الأسهم من الفئة ذاتها في الحقوق والمميزات والقيود.

في إطار ذلك، وبحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للطاقة، ومن ثم ضرورة ضمان مواءمة استراتيجية ورؤية كل منهما، كان يتعين احتفاظ قطر للطاقة (بصفتها المساهم الخاص من خلال امتلاكها للسهم الممتاز) بالحق في تعيين ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة وكذلك طواقم الإدارة العليا والتنفيذية المؤهلين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، وفيما يلي بيان تلك العوامل:

- قطر للطاقة هي مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم في رأسمال الشركة بنسبة ١٠٪
- الوضع الاستراتيجي لأنشطة الشركة وخاصة على مستوى قطاعي الحفر والطيران بالهليكوبتر.
- توفير قطر للطاقة للدعم الفني والتقني لأنشطة المجموعة.
- تقديم قطر للطاقة لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية خدمات شاملة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تطلب لضمان الدعم التام لعمليات الخليج الدولية للخدمات.

تقريـــر حوكمـــة الشركـــة ٢٠٢٢

(تتمـــة)

وبناء على ما سبق، يتشكل مجلس إدارة الشركة - وفقاً لنظامها الأساسي المُعَدّل - من عدد (٧) أعضاء، يتم تعيين ثلاثة أعضاء منهم (٣) من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة"، بينما يتم انتخاب أربعة أعضاء (٤) من المساهمين المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة الذين تتوافر فيهم شروط الترشح المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة من خلال الإنتخاب بالاقتراع السري من قبل الجمعية العامة على ألا يشارك المساهم الخاص في عملية الإقتراع، ويتم التصويت وفقاً للقواعد والنظم الخاصة المعمول بها.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قِبَل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر.

٢-٣ تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (٣) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (١) واحدة). خلال عام ٢٠٢١، قامت الشركة بفتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة - وذلك لشغل (٤) مقاعد لمدة (٣) سنوات (٢٠٢١-٢٠٢٤) - للمساهمين من الأفراد والشركات المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة والذين تتوافر فيهم شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة (٢٣) من النظام الأساسي للشركة الخاصة بأهلية أعضاء مجلس الإدارة. والتي تتضمن:

١. يشترط في عضو مجلس الإدارة المرشح أن يكون مالكاً لعدد من الأسهم لا يقل عن مليون سهم من أسهم رأس مال الشركة تخصص لضمان حقوق الشركة والمساهمين والدائنين والغير عن المسؤولية التي قد تقع على أعضاء مجلس الإدارة. ويجب إيداع هذه الأسهم خلال أسبوع من تاريخ بدء العضوية ويستمر ايداعها مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله، وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته.

٢. عند الترشح، لكل مساهم يستوفي شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة رقم (٢٣) التقدم لترشيح ممثل واحد فقط عنه بصرف النظر عن نسبة ما يملكه من أسهم، ولأغراض هذه المادة يعتبر الشخص المعنوي والشركات التابعة له و/أو الأفراد تحت سيطرته شخصاً واحداً.

٣. باستثناء الأعضاء المعينين من قبل المساهم الخاص، لا يجوز لأي شخص سواء بصفته الشخصية او بصفته ممثلاً لأحد الأشخاص الاعتباريين أن يكون عضواً بمجلس الإدارة إذا أصبح بتوليه ذلك المنصب:

   ١) عضواً في مجلس إدارة شركتين تزاولان أنشطة تجارية مشابهة لأنشطة الشركة أو الشركات التابعة لها، أو

   ٢) عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات مساهمة قطرية.

   ٣) رئيسا او نائبا في مجلس إدارة أكثر من شركتين مساهمتين قطريتين.

   وتبطل عضوية من يخالف ذلك وعليه أن يرد إلى الشركة ما قبضه منها.

٤. لتحديد ما إذا كان شخص ما مناسب ليتم تعيينه كعضو مجلس إدارة مستقل، في هذه الحالة سيعتمد تحديد مفهوم عضو مجلس الإدارة المستقل على القواعد والأنظمة المطبقة في السوق المالية القطري. وعلى هذا العضو المستقل ألا يكون تحت تأثير أي عامل قد يحد من قدرته على النظر في أمور الشركة ومناقشتها واتخاذ قرار بشأنها بتجرد وموضوعية.

وعليه، وفي ضوء استيفائهم لشروط الترشح، تم خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٠ تعيين السادة التالي بيانهم بالتزكية لشغل الأربعة مقاعد من عضوية مجلس إدارة الشركة لمدة (٣) سنوات (٢٠٢١-٢٠٢٤) وذلك اعتباراً من ٢٠٢١/٠٣/١١ وهم:

١. السيد /علي جابر حمد المري، ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (غير مستقل/ شركات).
٢. الشيخ/ جاسم بن عبد الله آل ثاني، ممثلاً عن جهاز قطر للاستثمار (مستقل/ شركات).
٣. السيد/ سعد راشد المهندي، ممثلاً عن شركة وقود لفحص المركبات "فاحص"(غير مستقل/ شركات).
٤. السيد/ محمد ناصر الهاجري، ممثلاً عن شركة الكهرباء والماء القطرية (مستقل/ شركات).

من ناحية أخرى، ووفقاً للمادة (٢٢) والمادة (٤٠) من النظام الأساسي لشركة الخليج الدولية للخدمات، قامت قطر للطاقة بصفتها المساهم الخاص في رأسمال الشركة – بموجب القرار رقم (١٠) لعام ٢٠٢١ الصادر بتاريخ ٢٠٢١/٠٣/١٧ - بتسمية ممثليها على النحو التالي:

١. الشيخ/ خالد بن خليفة آل ثاني، رئيساً لمجلس الإدارة.
٢. السيد/ غانم محمد علي الكواري، عضواً.
٣. السيد/ محمد إبراهيم المهندي، عضواً.

مع ملاحظة الآتي:

- تم تحديد الأعضاء المستقلين في التشكيل الحالي من الأعضاء المعينين بالإنتخاب بناء على التعريف الوارد بلوائح هيئة قطر للاسواق المالية في ذلك الصدد.
- لا يُعد أي من الأعضاء المعينين من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة" عضواً مستقلاً نظراً لكونهم ممثلين لشخص اعتباري يملك أكثر من ٥٪ من رأسمال الشركة.
- لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة أعضاء تنفيذيين حيث توفر قطر للطاقة كافة المهام التنفيذية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها حسب ميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالاغلبية البسيطة لاعضاء مجلس الادارة الحاضرين ورئيس مجلس إدارة الشركة والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

ويتم الإفصاح في حينه عن قرار قطر للطاقة بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

٣-٣ المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين كما يُعد أحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام. ومن منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقا لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها. يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيدا تاماً. ويُأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الادارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لاعضاء مجلس الادارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم إعداد التوصيف التوظيفي لأمين سر مجلس الادارة.

تقريـــر حوكمـــة الشركـــة ٢٠٢٢

(تتمـــة)

وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على تحديد مهامه ومسؤولياته وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة ومن ثم ضمان التقيد بها، قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٣، بتعديل المادة رقم ٢٧ من النظام الأساسي لها "مهام أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولية عنها"، والذي مفاده أن يقوم المجلس بإعداد ميثاق يسمى "ميثاق المجلس" يحدد فيه مهام المجلس وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم. وتتحدد مهام ومسؤوليات المجلس وفقاً لأحكام القانون ونظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وطبقاً لميثاق المجلس - متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة - يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الاستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، تعيين الإدارة التنفيذية العليا للشركة واعتماد التخطيط لتعاقبها، وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية والتحليل المالي والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات الآخرين، الإشراف وضمان ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر وإجراء مراجعة دورية لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق، اعتماد خطة التدريب والتعليم التي تتضمن التعريف بالشركة وأنشطتها وحوكمتها طبقا لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كما يحرص مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات على وضع نظام حوكمة للشركة يتفق مع أحكام نظام الهيئة والإشراف على كافة جوانبه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة لضمان تقيدها وتماشيها مع القوانين واللوائح ذات الصلة والعقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للادارة التنفيذية، واجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

يؤدي المجلس وظائفه ومهامه ويتحمل مسؤوليته وفقاً لبنود المادة رقم (٩) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة والتي من بينها أنه لا يجوز للمجلس إبرام عقود القروض التي تجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إبراء مديني الشركة من التزاماتهم الا إذا كان مصرحا له بذلك في نظام الشركة، وهو ما تم النص عليه بالنظام الأساسي للشركة. من ناحية أخرى تم التضمين باللوائح الداخلية للشركة والتي من بينها ميثاق المجلس أن على المجلس ضمان التزام الشركة بنظامها الأساسي والقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك لوائح هيئة قطر للأسواق المالية، أيضاً بعدم جواز قيام المجلس بأية إجراءات أو معاملات لا تتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة ووجوب الموافقة عليها من قبل السلطات المختصة والتي من بينها الجمعية العامة للشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتضامن والانفراد عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو مخالفات النظام الأساسي أو القانون.

٣-٤ رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشتمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو توفير التوجيه الاستراتيجي للشركة وحماية حقوق المساهمين وتحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بشكل مربح ومستدام.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة قبل الغير، أيضا يحل نائب رئيس مجلس الادارة في بعض المهام محل الرئيس عند غيابه.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٣، بتعديل المادة رقم ٤١ من النظام الأساسي لها "دور رئيس أو نائب رئيس مجلس الإدارة"، والذي مفاده أن رئيس مجلس الإدارة يمثل الشركة قبل الغير وأمام القضاء ويعتبر توقيعه على أنه موافقة من مجلس الإدارة على أي تعامل يتعلق هذا التوقيع به. وعليه أن يُنفذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويجوز له أن يُفوض غيره من أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في بعض صلاحياته، ويجب أن يكون التفويض مُحدد المدة والموضوع. ينفرد بصفته كرئيس مجلس الادارة بسلطة تعيين أو استبدال ممثلي الشركة في مجالس إدارة الشركات التابعة، ولا يحق له تفويض أحد الأعضاء في هذه السلطة. يترأس اجتماعات الجمعية العامة الرئيس أو نائب الرئيس (إن وجد) في حالة غياب الرئيس، أو في حالة غياب الاثنين أي عضو مجلس إدارة يعينه أعضاء مجلس الإدارة رئيساً.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، كما أنه لا يشغل أي منصب تنفيذي بالشركة. وفي هذا الصدد تحرص إدارة الشركة على الآتي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة أو التأثير في اتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة أي عضوية في أي منها. مع ضمان وضع دليل صلاحيات واختصاصات للجان يكفل عملها بصورة فعالة، ملاءمة عضويتها وتوافق صلاحياتها واختصاصاتها مع الممارسات المثلي للحوكمة.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

٣-٥ أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقا للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالافصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

تقريـــر حوكمـــة الشركـــة ٢٠٢٢
(تتمـــة)

٣-٦ اجتماعات مجلس الإدارة

ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. وفقاً لأحكام المادة رقم (٣٠-١) من النظام الأساسي للشركة، يعقد مجلس الادارة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (٣) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً نصاب اجتماع مجلس الادارة لايكون صحيحاً إلا بحضور خمسة (٥) أعضاء مجلس ادارة (الموجودين أو الممثلين من قبل وكيل) على الأقل، على أن يكون من بينهم رئيس مجلس إدارة الشركة. ووفقاً للنظام الأساسي المحدث للشركة، فقد تم إستيفاء الحد الأدني لعدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة (٦ اجتماعات) خلال عام ٢٠٢٢.

يُدعى المجلس - وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة - إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مفوض حسب الأصول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (٧) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الادارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٣، بتعديل المادة رقم ٣٥ من النظام الأساسي لها "الموضوعات غير المدرجة على جدول الأعمال"، والذي مفاده أنه لا يجوز اقتراح قرار على مجلس الإدارة في أي اجتماع ما لم يكن الموضوع مدرج على جدول أعمال هذا الاجتماع أو يوافق عضوين في مجلس الإدارة على الأقل (أو من ينوب عن هذين العضوين) على طلب إضافة بند أو أكثر الى جدول الأعمال من أي من أعضاء مجلس الإدارة.

وطبقا للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعُتبر المنصب شاغراً.

وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

٣-٧ قرارات المجلس

طبقا للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بأغلبية أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين ورئيس مجلس إدارة الشركة في اجتماع لمجلس الإدارة تم عقده وفقاً للنصاب القانوني. يُحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، يجوز للمجلس في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر اجتماعه.

٣-٨ أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الادارة أو المساهم الخاص قراراً بتعيين أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به بإطار حوكمة بالشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس وضمان سريتها، مع تأكده من حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه – وفقاً لميثاق المجلس والتوصيف الوظيفي للمنصب – الترتيب اللوجيستي لاجتماعات المجلس، تحرير وقيد محاضر اجتماعات المجلس وقراراته، ضمان الحفظ الآمن لوثائق المجلس ومحاضر اجتماعاته وقراراته وتقاريره ومكاتباته، توزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى، التنسيق الكامل فيما بين أعضاء مجلس الإدارة وبين المجلس وأصحاب المصالح ذات الصلة، تمكين الأعضاء من الوصول السريع الى جميع وثائق ومستندات الشركة وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها. كذلك، حفظ النماذج الرسمية والمراسلات والوثائق الرسمية وقوائم بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وعضويتهم واستيفاء المتطلبات الرسمية الأخرى. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة الجلسات التعريفية.

ويتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى ١٩ عاماً في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته الممتدة في تولي شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالية.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

٣-٩ لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي. فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

٣-٩-١ لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٥) باجتماعه الرابع لعام ٢٠١٠ والتشكيل الحالي تم بموجب القرار رقم (٢) لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٣ بشأن إعادة تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة برئاسة أحد أعضاء المجلس المستقلين - جميعهم من الأعضاء المعينين بالانتخاب - ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذا في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

تم تعديل النظام الأساسي - استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢ - وذلك بإضافة تعريف وآلية تحديد العضو المستقل، وبناء على التعديل المشار اليه، لتحديد ما إذا كان شخص ما مناسب ليتم تعيينه كعضو مجلس إدارة مستقل، في هذه الحالة سيعتمد تحديد مفهوم عضو مجلس الإدارة المستقل على القواعد والأنظمة المطبقة في السوق المالية القطري.

تقريـــر حوكمـــة الشركـــة ٢٠٢٢

(تتمـــة)

وبتطبيق التعريف الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، أيضا بناء على طلبات الترشح والإقرارات ذات الصلة المقدمة من كل الأعضاء المنتخبين، فإن أغلبية أعضاء اللجنة مستقلين ولم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقا لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والامتثال وإدارة المخاطر وأي نواح أخرى مرتبطة بإختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى ٢٠٢٢، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

١. اعتماد تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية المُوحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.
٢. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٣. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وتحديد أتعابه.
٤. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام ٢٠٢١.
٥. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٦. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٧. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٨. مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي بشكل دوري، من حيث مستجدات تقييم المخاطر وخطة التدقيق للشركة وشركاتها التابعة، والاستنتاجات والتوصيات والاجراءات التصحيحية ذات الصلة.
٩. المصادقة على تعيين أحد المكاتب الاستشارية المستقلة كمدقق خارجي للشركة لمدة خمس سنوات (رهناً بموافقة الجمعية العامة في كل عام) اعتباراً من السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وذلك بعد الاطلاع على ومراجعة الإجراءات الخاصة بطرح المناقصة واجراء التقييمات ذات الصلة.
١٠. إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.
١١. المصادقة على تعيين أحد المكاتب الاستشارية المستقلة واسناده مهام المدقق الداخلي للشركة لمدة خمس سنوات اعتباراً من الأول من يناير عام ٢٠٢٣، وذلك بعد الاطلاع على ومراجعة الإجراءات الخاصة بطرح المناقصة واجراء التقييمات ذات الصلة.
١٢. إقرار الجدول الزمني لاجتماعات لجنة التدقيق للعام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة المُعدل، تعقد اللجنة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية، وخلال عام ٢٠٢٢ فقد تم إستيفاء الحد الأدنى (٦ اجتماعات) لعدد مرات إنعقاد لجنة التدقيق.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة التالي بيانهم:

اسم العضو	المهام
السيد/ محمد ناصر الهاجري	رئيساً
الشيخ/ جاسم عبد الله محمد جبر آل ثاني	عضواً
السيد/ علي جابر المري	عضواً

٣-٩-٢ لجنة الترشيحات والمكافآت

في سبيل توفيق أوضاع الشركة مع أحكام نظام الحوكمة، قامت الشركة بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٣) لعام ٢٠١٧ والتشكيل الحالي تم بموجب القرار رقم (٢) لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٣ بشأن إعادة تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادرعن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنوياً، أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، حيث تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات لأعضاء مجلس الإدارة، وللإدارة التنفيذية العليا وكذلك تقديم مقترحات بشأن مكافآت مجلس إدارة الشركات التابعة.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وكذلك أداء الشركة، أيضا المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبَل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطرعند تحديد المكافآت المقترحة.

من ناحية أخرى، يتضمن نطاق مهام اللجنة وضع أسس ومعايير للإستعانه بها في تحديد الأشخاص المؤهلين وانتخاب المرشحين لشغل عضوية مجلس الإدارة من قبل المساهمين باجتماع الجمعية العامة، تلقي طلبات الترشح لعضوية مجلس الإدارة، ورفع قائمة المرشحين للعضوية الى المجلس متضمنه توصياتها في هذا الشأن. كما تقوم اللجنة بمراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة والذي يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس والاقتراحات ذات الصلة، أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم، ثم تقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

على مستوى ٢٠٢٢، فقد عقدت اللجنة اجتماع واحد بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٥ وقامت خلاله بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

١. مراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات.
٢. اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١.
٣. مراجعة مبالغ المكافآت المقترحة لأعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة، أخذاً في الاعتبار تحديدها بناء على مستويات الأداء المالي والتشغيلي للشركات وبما يمكن معه الوصول الى تقدير عادل بشأن المكافآت المقترحة لأي منها.

وطبقا لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة، تنعقد اللجنة كلما تطلب الأمر، الا انها يجب ان تنعقد قبل اجتماع مجلس ادارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لاعضاء مجلس الادارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

تقريـــر حوكمـــة الشركـــة ٢٠٢٢
(تتمـــة)

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. وتأخذ هذه السياسة في اعتبارها جزءاً ثابتاً مقابل عضوية مجلس الإدارة وحضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً "مكافأة" يرتبط بالأداء العام للشركة ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة على المدى المتوسط وطويل الأجل، على ألا يتجاوزاجمالي الجزءين - في جميع الأحوال - الحد الأقصى "السقف" المنصوص عليه بالسياسة والمقرر من قبل قطر للطاقة. كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٣، بتعديل المادة رقم ٤٤ من النظام الأساسي لها " مكافآت أعضاء مجلس الإدارة "، والذي مفاده أن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، يتم تحديدها وفقاً للقانون واللوائح المعمول بها ويتم إقرارها بموجب قرار من الجمعية العامة. ويجوز حصول أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ مقطوع في حالة عدم تحقيق الشركة أرباحاً، رهناً بموافقة الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (١١٩) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (٥٪) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لايقل عن (٥٪) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للطاقة من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة، وعليه لا يتضمن الهيكل الوظيفي للشركة أية مناصب تنفيذية عليا.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء، وتم الاجتماع بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٥ للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١، حيث تم التوصية من قبل المجلس بعدم صرف أية مكافآت لاعضائه وهو ماتم اقراره من قبل اجتماع الجمعية العامة للشركة والتي عُقدت بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٣. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الادارة، فلا يتم صرف أية مكافآت مقابل عضويتها. بينما يتم صرف بدل مقابل حضور جلسات وذلك لأعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت فقط.

اسم العضو	المهام
السيد/ غانم محمد الكواري	رئيساً
السيد/ محمد إبراهيم المهندي	عضواً
السيد/ علي جابر المري	عضواً

١٠-٣ تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لضمان وجود مجلس إدارة كفء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. يتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي:

١. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
٢. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمها مع نشاط الشركة.
٣. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.
٤. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعة بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.
٥. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.
٦. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.
٧. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

قامت لجنة المكافآت باجتماعها الأول لعام ٢٠٢٢ المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٥ بمراجعة التقييمات الذاتية لأعضاء المجلس عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة، مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات. ثم تم رفع نتائج التقييم الى مجلس ادارة الشركة الأول لعام ٢٠٢٢ المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٧.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها الأول لعام ٢٠٢٣ التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الادارة عن عام ٢٠٢٢، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها الى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال العام ٢٠٢٢، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات او شكاوى من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الادارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. مجلس الإدارة راضٍ عن فاعلية وكفاءة المجلس في القيام بالتزاماته ومهامه كما هي منصوص عليها.

٤- أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

ويتم الإشراف على نظام الرقابة الداخلية من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويقوم المدقق الداخلي بإصدار تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، تأخذ الإدارة الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) في اعتبارها كإطار مرجعي عند إعداد نظام الرقابة الداخلي للشركة. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات من أجل:

١. حماية أصول الشركة.
٢. ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.
٣. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.
٤. ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

تقريـــر حوكمـــة الشركـــة ٢٠٢٢

(تتمـــة)

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي مثل كوسو (COSO) سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمدقق حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكل بها وفقاً للمادة (٢٤) من نظام الحوكمة الصادر عن مجلس إدارة الهيئة بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (٤) من نظام الحوكمة، يتعين على الشركة ما يلي:

١. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.
٢. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، قامت الإدارة بإعداد إطار لتقييم الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR" استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠٢١. وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد تم تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠٢١. وتضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠٢١ (أخذا في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار.

ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكيدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكيدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقَدَّرة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقييم المخاطر:

١. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.
٢. تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.
٣. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أو التخصيص، والحقوق والالتزامات، والإفصاحات.

عملية التتبع:

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

١. الضوابط على مستوى الكيان – متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قِبَل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملاءمة وصقل المهارات.

٢. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات – تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.

٣. ضوابط أنشطة الأعمال – يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار الضوابط الداخلية

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، يتم إجراء اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاثة مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط - اختبار فاعلية التصميم:

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة - حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قِبَل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال - تلبي أهداف الشركة بشأن الرقابة، وتمنع أو تكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل:

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة:

يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر- سواء بشكل مستقل أو ضمنياً - أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تقريـــر حوكمـــة الشركـــة ٢٠٢٢
(تتمـــة)

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهري في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

المعالجة واختبارها:

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كاف للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، يرى المدقق الداخلي أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، يرى المدقق الداخلي والإدارة العليا للشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

٤-١ إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للطاقة كمقدم خدمات للشركة بناء على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها الى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملاءمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.
- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.

- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.
- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

٤-٢ التدقيق

٤-٢-١ التدقيق الداخلي

تقوم الشركة بشكل دوري بإجراء مناقصة لاختيار أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة المستقلة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة وفقاً لإجراءات التناقص، ويتم العرض على لجنة المناقصات المُشكلة، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى لجنة التدقيق بشأن اختيار الاستشاري المناسب في ضوء العروض الفنية والتجارية المقدمة.

خلال عام ٢٠٢٢، تم طرح مناقصة لتعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بغرض تقديم خدمات التدقيق الداخلي "كمقدم خدمات"، أيضاً التدقيق على الشركات التابعة تبعاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعة. هذا، وقد صادقت اللجنة بقرارها رقم (٢) لعام ٢٠٢٢ - بعد الاطلاع على ومراجعة الإجراءات الخاصة بطرح المناقصة واجراء التقييمات ذات الصلة - على تعيين أحد المكاتب الاستشارية واسناده مهام المدقق الداخلي للشركة لمدة خمس سنوات اعتباراً من الأول من يناير عام ٢٠٢٣.

يشمل نطاق المدقق الداخلي الذي يتم تعيينه اجراء تقييم المخاطر على مستوى الشركة والشركات التابعة، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملاءمة، الحصول على موافقة لجنة التدقيق، اجراء عمليات التدقيق وفقاً للخطة المعتمدة، تقديم تقاريره الى لجنة التدقيق بشكل دوري فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، مراجعة تطّور عوامل المخاطر في الشركة ومدى ملاءمة وفاعلية الأنظمة المعمول بها في مواجهة المخاطر ذات الصلة. كما يُقيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يعد المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي على مستوى الشركة والشركات التابعة حسب خطة التدقيق المعتمدة ووفقا للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ويرفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق. يتضمن التقرير نتائج تقييم المخاطر والأنظمة المعمول بها في الشركة، إجراءات الرقابة وإدارة المخاطر، مستجدات التدقيق من حيث نتائج التدقيق، تقييم أداء الشركة بشأن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وبما يكفل الالتزام والامتثال للوائح الجهات الرقابية، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في إجراءات الرقابة الداخلية وأية مهام أخرى وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق ذات الصلة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقا لتعليمات لجنة التدقيق.

أجرى المدقق الداخلي ٣ عمليات تدقيق خلال عام ٢٠٢٢ وفقاً لخطة التدقيق التي تغطي شركة الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة. شمل نطاق التدقيق الداخلي، والذي استند الى تقييم المخاطر، مجموعة واسعه من المجالات عبر شركات المجموعة غطت العمليات الأساسية (العمليات، المشتريات، اتفاقيات المشاريع المشتركة وعقود العملاء، إعادة التأمين، تطوير الأعمال، الاستثمارات).

تقريـــر حوكمـــة الشركـــة ٢٠٢٢
(تتمـــة)

٤-٢-٢ التدقيق الخارجي

يقوم مدقق الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة، ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، يشمل نطاق مهام المدقق الخارجي القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضا مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٣، بتعديل المادة رقم ٥٧ من النظام الأساسي " المدققون"، والذي مفاده أن مجلس الإدارة يوصي بتعيين مدققي حسابات الشركة الذين يجب أن يكونوا شركة محاسبة مستقلة ومعترف بها دولياً ومسجلة لممارسة العمل في دولة قطر، ويتم تعيينهم سنوياً لمدة سنة (١) واحدة من قبل الجمعية العامة. لا يجوز تعيين مدققي حسابات لأكثر من ثلاث (٣) مدد متعاقبة ما لم تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك. يقدم مجلس الإدارة إلى مدققي الحسابات كافة المعلومات التي يطلبونها لإعداد تقاريرهم خلال شهرين (٢) من نهاية السنة المالية للشركة. يحق للمدققين الإطلاع بشكل كامل على دفاتر وسجلات الشركة ويلتزم مدققوا الحسابات بتقديم تقرير عن حسابات الشركة قبل موعد اجتماع مجلس الادارة واجتماع الجمعية العامة المعنيين وفقا للقواعد واللوائح المعمول بها. يحضر مدققوا الحسابات الجمعية العامة السنوية (التي تنعقد خلال أربعة (٤) أشهر من نهاية السنة المالية للشركة) ويقدموا تقريرهم بخصوص حسابات الشركة أمام هذه الجمعية العمومية السنوية.

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مدققي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مدققي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة. تعين الجمعية العامة مدقق حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين.

ينص العقد فيما بين الشركة ومدقق الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مدقق الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

قامت الشركة بطرح مناقصة لتعيين المدقق الخارجي اعتباراً من عام ٢٠١٨ لمدة خمس سنوات، على أن يتم عرض توصية اللجنة - المُشكلة وفقاً لاجراءات المناقصات الخاصة بالشركة - بالتعيين المقترح على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة لإقرارها. فيما يتعلق بعام ٢٠٢٢، فقد وافقت الجمعية العامة للشركة في اجتماعها عن عام ٢٠٢١ والتي عقدت بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٣ على تعيين السادة "KPMG" مدققاً خارجياً للشركة عن عام ٢٠٢٢ مقابل أتعاب سنوية قدرها ٣١٣,٦٩٠ ريال قطري، شاملة مهام التدقيق الخارجي والمهام الاضافية وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتقييم الضوابط الداخلية على عملية اعداد البيانات المالية بالإضافة الى تقيد الشركة بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة.

ونظراً لانتهاء التعاقد الحالي مع مدقق الحسابات بانتهاء السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١، قامت الشركة خلال عام ٢٠٢٢ بطرح مناقصة لتقديم خدمات التدقيق الخارجي للشركة وشركاتها التابعة. هذا، وقد صادقت اللجنة بقرارها رقم (--) لعام ٢٠٢٢ - بعد الاطلاع على ومراجعة الإجراءات الخاصة بطرح المناقصة واجراء التقييمات ذات الصلة - على تعيين أحد المكاتب الاستشارية المستقلة كمدقق خارجي للشركة لمدة خمس سنوات (رهناً بموافقة الجمعية العامة في كل عام) اعتباراً من السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م،

خلال عام ٢٠٢٢، حضر مدقق الحسابات اجتماع الجمعية العامة للشركة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١ والتي عُقدت بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٣، وقام بتقديم تقرير التأكيد المستقل حول: (أ) تدقيق البيانات المالية الموحدة، (ب) بيان مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، وكذلك (ج) التقرير الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/١٢/٣١، من المقرر حضور مدقق الحسابات الخارجي، كي بي ام جي "KPMG" اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام ٢٠٢٢ المزمع عقده بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٣، وسيقوم بتقديم تقرير التأكيد المستقل لمساهمي شركة الخليج الدولية للخدمات حول:

أ. **تدقيق البيانات المالية الموحدة** حيث أفاد بالرأي أن البيانات المالية الموحدة والمرفقة بتقريره تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

ب. **حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية** وتقييمه ذو الصلة حيث أفاد برأيه، واستناداً الى نتائج اجراءات التأكيد المعقول لديه، فإن تقرير مجلس الإدارة بشأن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية يُظهر بشكل عادل أن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بالشكل الصحيح وفقا لأطار عمل لجنة المؤسسات الراعية كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

ج. **حول الالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة نظام حوكمة الشركات الأخرى والكيانات القانونية المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية** حيث أفاد بأنه بناء على إجراءات التأكيد المحدود التي تم أداؤها لم يرد الى علمه ما يجعله يعتقد بأن بيان مجلس الإدارة لا يعرض بصورة عادلة، ومن جميع الجوانب الجوهرية، أن لدى الشركة أسلوب جاهز للالتزام بنظام التأسيس وبقوانين ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة ملتزم بنصوص النظام كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

التقارير الكاملة لمدقق الحسابات الخارجي المشار اليها بعاليه والتي تتضمن المسؤوليات، القيود المتأصلة، النطاق ومحدداته، المعايير، النتائج وأسس الاستنتاج/الرأي قد تم نشرها ضمن التقرير السنوي للشركة المتوافر على موقعها الإلكتروني (www.gis.com.qa).

٤-٣ التقيد بالضوابط

يلتزم مجلس إدارة الخليج الدولية للخدمات التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات التنظيمية بشأن الحوكمة.

حالات عدم الامتثال لأحكام محددة من أحكام نظام الحوكمة تمت الإشارة إليها في هذا التقرير مع ذكر الأسباب التي تكمن وراء عدم الامتثال. وتحرص الشركة على الامتثال لأحكام قوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتشريعاتها ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغيرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم المجلس بالكامل دورياً بالتغيرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

تقريـــر حوكمـــة الشركـــة ٢٠٢٢
(تتمـــة)

وفي هذا الصدد، وكإجراء إضافي، جاري اعداد آلية لمراجعة وتتبع وضمان امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لادارة المخاطر. تهدف تلك الآلية بشكل عام الى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقيد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل

على مستوى الشركات التابعة والتي هى ليست بموضوع التقرير، فإن كل شركة من شركات المجموعة على وعي تام بأهمية إرساء مباديء الحوكمة الرشيدة والتي منها الشفافية والمساءلة والمسؤولية لدعم مسؤوليتها إزاء تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية والاستقرار المالي والنزاهة ومن ثم تعزيز التميز التشغيلي.

من ناحية يتم إدارة تلك الشركات بشكل مستقل من قِبَل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لادارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسئوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم. أيضا كل شركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها انظمة ادارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس ادارة الشركة ولجانه ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجان ادارة المخاطر المؤسسية، لجان الحوكمة والامتثال. الامر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع أفضل المعايير والممارسات المتبعة.

من ناحية أخرى، يحرص مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات بشكل دوري على مناقشة الأداء المالي والتشغيلي لمجموعة شركاتها، أيضاً تحرص الشركة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة - الممثلين لها في الشركات التابعة - ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة التابعة وتحقيق أهدافها وغاياتها. وبتعيين كل منهم، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه الشركة التي يشغل مقعداً في مجلس إدارتها، ويكون في موقع المساءلة عن قرارته امام شركة الخليج الدولية للخدمات باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الادارة.

٥- الإفصاح والشفافية

٥-١ الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير الماليّة وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.gis.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة. كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أياً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، لم تُفرض على الشركة خلال عام ٢٠٢٢ أية جزاءات نتيجة مخالفات ارتُكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت على الشركة لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كذلك لا توجد تسويات لأي دعاوى سواء كانت فعلية أو قيد النظر أو هُدد بها، خلال هذه الفترة ضد الشركة، كما لا توجد مطالبات وتقييمات غير مؤكدة تعتبرها الإدارة محتملة التأكيد.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفياً أو إثباتاً، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملاءمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قرارهم بشكل صحيح.

٢-٥ تضارب المصالح

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة"، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية المُوحدة لشركة الخليج الدولية للخدمات، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة كبيرة - طبقا لتعريف الهيئة - مع أي "طرف ذي علاقة"، فإنه لابد من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج جدول أعمال الجمعيّة العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

علاوة على ذلك، قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.
- ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملاءمة لسلطة الاعتماد.
- ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.
- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

وفي جميع الأحوال، يجب أن تصب كافة العلاقات التي تقيمها الشركة مع الغير في مصلحة الشركة، وكذلك يجب أن تكون جميع الصفقات التي تبرمها وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاريّ بحت، ويجب ألاّ تتضمن شروطاً تخالف مصلحة الشركة.

خلال عام ٢٠٢٢، شملت تعاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى شركة الخليج الدولية للخدمات (أساس مستقل):

- المصروفات السنوية لقطر للطاقة والتي يتم سدادها مقابل توفيرها لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.
- مبالغ أعباء ضريبة الدخل المستلمة من الشركات التابعة.
- توزيعات الأرباح السنوية والتي تم إقرارها من قبل اجتماع الجمعية العامة للشركات التابعة.
- مبالغ الإيجارات المستلمة من احدى الشركات التابعة عن الفيلات السكنية المؤجرة لموظفيها.
- التسهيلات الائتمانية المقدمة الى احدى الشركات التابعة المملوكة بالكامل لشركة الخليج الدولية للخدمات لتغطية احتياجات رأس المال العامل.
- معاملات الصرف الأجنبي فيما بين شركة الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة والتي تتم في إطار إدارة النقد واحتياجات رأس المال العامل علماً بأن تلك المعاملات قد تمت وفقاً لأسعار الصرف المعلنة.

تقريـــر حوكمـــة الشركـــة ٢٠٢٢
(تتمـــة)

٥-٣ الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يُدرك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية "طرف ذو علاقة"، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات وأي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. ومن أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

طبقا للوائح الشركة وسياسة تضارب المصالح، في حال وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة الى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بالخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

٥-٤ الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

٦- حقوق أصحاب المصالح

٦-١ المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق التصرف في الأسهم، وحق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها من خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥، باضافة الحكم الخاص بحق المساهمين في التصرف في الأسهم، والذي يفيد بأنه في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (٥٠٪) من رأس المال السوقي للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٣، بتعديل المادة رقم ١٣ من النظام الأساسي لها " الحقوق المرتبطة بالأسهم "، والذي مفاده أن يتساوى المساهمون من الفئة ذاتها ولهم كافة الحقوق والمميزات والقيود المترتبة على ملكية السهم، يمنح كل سهم (عدا السهم الممتاز) لمالكه حقوقاً متساوية في أصول الشركة وتوزيعات المساهمين بالإضافة إلى حق التصويت على أساس صوت واحد لكل سهم. حقوق مالكي الأسهم (عدا السهم الممتاز) تخضع لحقوق حامل السهم الممتاز المشار إليها في النظام الأساسي للشركة.

٦-٢ سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمساك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبَل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة الخليج الدولية للخدمات وشركة الإيداع، تتولى الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

٦-٣ حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

أ. ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها،
ب. نشر تقرير تحليلي بشكل ربع سنوي يتضمن تفاصيل وتحليل للأداء المالي والتشغيلي للشركة.
ج. نشرعرض توضيحي وعقد مؤتمر افتراضي بشكل ربع سنوي يدعى اليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة،
د. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة.
هـ. حضور الفعاليات والمؤتمرات،
و. تحديث موقعها الإلكتروني (www.gis.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع لالتزامات الافصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.
ز. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (gis@qatarenergy.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. تحرص الشركة على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالي وضمان التواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المُقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

تقريـــر حوكمـــة الشركـــة ٢٠٢٢
(تتمـــة)

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٣، بتعديل المادة رقم ٦٠ من النظام الأساسي لها " الاطلاع على دفاتر الحسابات "، والذي مفاده أن يتم الاحتفاظ بدفاتر حسابات الشركة في مكتبها الرئيسي. مع الالتزام بالسرية والقيود التي يوافق عليها مجلس الإدارة من وقت لآخر، يحق للمساهمين ومدققي حسابات كل منهم وأعضاء مجلس الإدارة الاطلاع على دفاتر الحسابات وكافة المعلومات التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح الشركة. بشرط أنه قبل إجراء أية مراجعة لدفاتر أو سجلات الشركة، يلتزم المساهمون أولاً ببذل أقصى ما في وسعهم للحصول على المعلومات المطلوب الحصول عليها من خلال هذه المراجعة بالاستفسار عنها من مدققي حسابات الشركة.

٦-٤ حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

٦-٤-١ الحضور والدعوة

تنظر الجمعية العامة السنوية وتصادق على تقرير مجلس الإدارة على نشاط الشركة والأداء المالي خلال السنة المالية، وتقرير مدقق الحسابات، والبيانات المالية للشركة، وتقرير الحوكمة، ومقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم، وتعيين مدققي الحسابات وتحديد أتعابهم.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١ ومع الأخذ في الاعتبار تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٣، بتعديل المواد التالية من النظام الأساسي للشركة:

أ. المادة رقم ٤٦ من النظام الأساسي " الجمعية العامة السنوية"، والذي مفاده أن الجمعية العامة تُعقد بموجب دعوة من مجلس الإدارة وتعقد مرة واحدة على الأقل كل سنة (في التاريخ والمكان الذي يحدده مجلس الإدارة ويتم إبلاغه إلى وزارة التجارة والصناعة) خلال أربعة (٤) أشهر من نهاية السنة المالية ("الجمعية العامة السنوية"). يحدد النظام الأساسي الإجراءات التي يجب اتباعها لعقد وإدارة كل جمعية عامة سنوية.

ب. المادة رقم ٤٨ من النظام الأساسي " مكان عقد اجتماعات الجمعية العامة"، والذي مفاده أن كافة اجتماعات الجمعية العامة تعقد في قطر. ويجوز عقد الجمعية العامة، من خلال وسائل التقنية الحديثة، وفقاً للضوابط التي تحددها وزارة التجارة والصناعة.

ج. المادة رقم (٤٩-١) من النظام الأساسي " إشعار الجمعية العامة"، والذي مفاده أن الجمعية العامة تعقد بإشعار من رئيس مجلس الإدارة، ويرأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة أو في حالة غيابه نائب رئيس مجلس الإدارة (إن وجد) أو أي عضو مجلس إدارة آخر يتم تفويضه للقيام بذلك من قبل رئيس مجلس الإدارة. يتم توجيه الدعوة إلكترونياً إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة، وذلك على الموقع الإلكتروني للسوق المالي، والموقع الإلكتروني للشركة، وعن طريق الإعلان في صحيفة يومية محلية صادرة باللغة العربية أو بأي وسيلة أخرى تفيد العلم، وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل.

د. المادة رقم (٤٩-٢-١) من النظام الأساسي " إشعار الجمعية العامة"، والذي مفاده أن إشعار الجمعية العامة يجب أن يتضمن ما يلي: (١) وقت وتاريخ ومكان عقد الاجتماع؛ (٢) إشعار إلى المساهمين أنه يمكنهم تعيين وكيل (على أن يكون مساهما) للحضور بالنيابة عنهم؛ و(٣) جدول أعمال الاجتماع مع ملخص واف عنه.

هـ. المادة رقم ٥٠ من النظام الأساسي " طلب انعقاد الجمعية العامة"، والذي مفاده أنه يجوز للمساهم أو المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن (١٠٪) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد. كما يجوز للمساهمين، الذين يمثلون ما لا يقل عن (٢٥٪) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

و. المادة رقم ٥٢ من النظام الأساسي " الحق في الحضور والتصويت "، والذي مفاده أن لكل مساهم (بما في ذلك القُصر والمحجور عليهم) مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في يوم انعقاد الجمعية العامة والحاضر بشخصه أو من ينوبه قانونياً أو الممثل حسب الأصول، الحق في حضور اجتماع الجمعية العامة والمشاركة في المداولات وتوجيه الأسئلة الى أعضاء مجلس الإدارة، والتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر، وحقه في الاحتكام الى الجمعية العامة إذا رأى عدم كافية الإجابة، وله الحق في التصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه. عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، تنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس بالاقتراع السري ويتم التصويت وفقاً للقواعد والنظم الخاصة المعمول بها.

هذا، ووفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز لأي مساهم أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص وثابت بالكتابة، مساهما آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥٪) من أسهم رأس مال الشركة.

٦-٤-٢ المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كماً وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة بنود جدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.
- تعمل الشركة على توفير الآلية للمساهمين للحضور والتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١، تم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٣، حيث تم مناقشة والموافقة على بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية، كما تمت المصادقة على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للشركة والتي تم إجراؤها لضمان التوافق مع بعض أحكام كل من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ المعدل بالقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١، وكذلك أحكام نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/١٢/٣١، فمن المقرر النظر في بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة (المزمع عقده بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٣) التالي بيانه:

١. كلمة رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
٢. عرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ واعتماده.
٣. عرض تقرير مدقق حسابات الشركة عن القوائم المالية المُوحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ واعتماده.
٤. اعتماد القوائم المالية المُوحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
٥. اعتماد تقرير حوكمة الشركة عن عام ٢٠٢٢.
٦. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠٢٢ بواقع ٠,١ ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة ١٠٪ من القيمة الإسمية للسهم.

تقريـــر حوكمـــة الشركـــة ٢٠٢٢
(تتمـــة)

٧. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة عن المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ واعتماد مكافآتهم باجمالي مبلغ ٣,٨٠٠,٠٠٠ ريال قطري لكافة الأعضاء.

٨. تعيين مدققي حسابات الشركة "PwC" للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ واعتماد أتعابهم.

أيضاً من المقرر عقد اجتماع جمعية عامة غير عادية بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٣ للموافقة على مقترح دمج شركة أمواج لخدمات التموين المحدودة، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة الخليج الدولية للخدمات، مع بعض الكيانات المحددة، وتفويض مجلس إدارة الشركة أو من يخوله مجلس إدارة الشركة في اتخاذ ما يلزم من إجراءات ذات صلة.

٦-٤-٣ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح فيما يتعلق بالمرشحين لعضوية المجلس (الأربعة أعضاء المُنتخبين)، وقد قامت بالفعل بإطلاع المساهمين على كافة المعلومات الخاصة بجميع المرشحين لدورة المجلس (٢٠٢١-٢٠٢٤) وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية من خلال موافاة الجهات الرقابية ذات الصلة بأسماء المرشحين، أيضاً من خلال موقعها الاليكتروني قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة والتي عُقدت بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٠ بوقت كاف وذلك بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٣ وذلك لضمان اتخاذ المساهمين لقرارهم بشأن المرشحين بناء على أسس موضوعية.

أما فيما يتعلق بالأعضاء المعينين، تحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن قرار قطر للطاقة بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

٦-٤-٤ توزيع الأرباح

وفقا لأحكام النظام الأساسي المعدل بموجب قرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٦، وقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥، بما لايخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (٥٪) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملامح الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على الخليج الدولية للخدمات أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.
- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطيات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- خطة الاستثمار المستقبلي: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة، وتعمل الشركة من خلال تعاقدها مع أحد البنوك المحلية "بنك قطر الوطني" على تيسير حصول المساهمين المخولين على الأرباح المقررة سواء عن العام الجاري والأعوام السابقة من خلال التحويل على حسابات المساهمين الذين قدموا تفاصيل حساباتهم المصرفية إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية أو قاموا بتقديم الطلب بالتحويل المصرفي للأرباح الى أي فرع من فروع البنك. ويتم تحديث الموقع الإلكتروني للشركة بالوثائق اللازمة للتحصيل وكافة التفاصيل ذات الصلة.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام ٢٠٢٢عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الادارة بعدم توزيع أرباح على المساهمين عن عام ٢٠٢١.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/١٢/٣١، من المقرر عرض اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠٢٢ بواقع ٠,١ ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة ١٠٪ من القيمة الإسمية للسهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة المزمع عقده بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٣.

٦-٥ إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قِبَل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لايتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، ووفقاً لقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك أسهماً (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) بقيمة اسمية تزيد على ٢٪ من رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة ٢٪، وهو ما تعمل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

هذا، وقد قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣١، بتعديل المادة رقم ٢٠ من النظام الأساسي لها " القيود على امتلاك الأسهم"، والذي مفاده أنه يجوز بقرار من مجلس إدارة الشركة - وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها - تحديد ملكية المساهمين من غير القطريين بنسبة تصل إلى (١٠٠٪) من الأسهم المدرجة في بورصة قطر أو أي سوق أسهم يخضع لتنظيم.

وتبعاً لذلك، فقد وافق مجلس الإدارة بقراره رقم (٢) لعام ٢٠٢٢ على زيادة حد التملك لغير القطريين إلى ١٠٠٪، ثم تم اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد لاستكمال موافقات الجهات المعنية ذات الصلة حيث تمت الموافقة من قبل مجلس الوزراء باجتماعه المنعقد في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٢ على زيادة نسبة تملك المستثمر غير القطري في رأس مال الشركة لنسبة تصل الى ١٠٠٪.

تقريـــر حوكمـــة الشركـــة ٢٠٢٢
(تتمـــة)

يتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة الخليج الدولية للخدمات من سجلات المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية "الإيداع"، وفيما يلي كبار المساهمين كما في ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم ٪
صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	٪١٦,٧١
قطر للطاقة	٪١٠,٠٠
صندوق المعاشات العسكرية	٪٥,٢٧
جهاز قطر للاستثمار	٪٣,٧٦
مساهمون آخرون	٪٦٤,٢٦
الإجمالي	**٪١٠٠,٠٠**

يتم الاعتماد على شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في الحصول على المعلومات المُحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل شركة "الإيداع" حتى تاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

٦-٦ حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف رئيس لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبلّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة. كما تم تخصيص رقم الهاتف ٤٠١٣٢٨٠٢ (٩٧٤+) على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.gis.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

تشكل تلك الاجراءات دفاعاً رئيسياً ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

وتدرك الخليج الدولية للخدمات أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتتخذ إجراءاتها لحماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

٦-٧ حق المجتمع

انطلاقاً من إدراكها لمدى أهمية دور الشركات في التنمية المجتمعية على كافة المستويات، تبذل الخليج الدولية للخدمات جهوداً حثيثة في رعاية ودعم المبادرات الاجتماعية وترسيخ آثارها الإيجابية على الفرد والمجتمع والبيئة بصفة عامة. وتحرص الشركة دائماً على الحد من الأثر البيئي لعملياتها إلى أدنى مستوى ممكن من خلال تبني خطط فعالة للاستدامة، فيما تعمل أيضاً على إتاحة فرص العمل للقطريين المؤهلين وخلق بيئة عمل حاضنة. وفي إطار جهودها المستمرة نحو تنويع مصادر الدخل وتوسيع نطاق أعمالها المكملة، تدعم الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة الاستراتيجية العامة للدولة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بما يصب في مصلحة المجتمع المحلي الذي تعمل فيه من خلال مبادرات في جوانب مثل:

١. الصحة والسلامة والبيئة: حملات التوعية الصحية، والتعاون في مجال الخدمات الصحية، والمشاركة في برامج معنية بالسلامة والثقافة مثل "Goal Zero"، والتدريب على الجوانب ذات الصلة بالصحة والسلامة والبيئة والتميز التشغيلي وكفاءة الطاقة وإدارة البيئة، والتي تتضمن إدارة المياه والنفايات، إدارة المواد الكيمائية، وإدارة الضوضاء، ومنع التسرب وإدارة انبعاثات الغازات في الهواء، وما الى ذلك.

٢. الموظفين: برامج التقطير (الشراكة مع المؤسسات التعليمية، التدريب الداخلي، المعارض الوظيفية، الدورات التدريبية)، إدارة الكفاءات، التنوع وتكافؤ الفرص، استبقاء الموظفين، التدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية، وما الى ذلك.

٣. المجتمع: المشتريات المحلية، الرعاية والتبرعات، حملات التوعية الصحية، برامج المشاركة الاجتماعية مثل الفعاليات الثقافية والاجتماعية والرياضية وما الى ذلك.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية:

يتم توجيه نسبة بواقع ٢,٥٪ من صافي أرباح الشركة السنوية، بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والمعدل بموجب قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١١، لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية. بلغت هذه النسبة للعام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١ ما يصل إلى ١,٣٥ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: لم يتم تخصيص أية مبالغ لعدم تحقيق الشركة لأرباح). وقد تم سداد المبلغ المستقطع بالكامل إلى حساب صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية في ٢٠٢٢/٣/٢١.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/١٢/٣١، قامت الشركة بتخصيص مبلغ بواقع ٧,٢٥ مليون ريال قطري بما يعادل نسبة بواقع ٢,٥٪ من صافي أرباح الشركة للسنة المالية المشار اليها لدعم تلك الأنشطة.

ختاماً

تحرص شركة الخليج الدولية للخدمات من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام ٢٠٢٢، فإن مجلس إدارة الشركة راضٍ عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

(تتمـــة)

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة باسيفيك لوثيران في تاكوما، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

تم تعيين الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني في منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر غاز للتشغيل المحدودة (قطر غاز) في عام ٢٠١٠. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات قطر غاز.

وقبل تعيينه في شركة قطر غاز، تولى الشيخ خالد عام ٢٠٠٧ منصب مدير مدينة راس لفان الصناعية، فيما سبق وشغل منصب مدير تطوير الأعمال في مدينة مسيعيد الصناعية. وقد أسندت إليه عدة مناصب رئيسية في قطر للطاقة منذ انضمامه إليها عام ١٩٩١.

المناصب الأخرى*: نائب رئيس مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات: لا يوجد

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة
(تتمـــة)

السيد / سعد راشد المهندي

نائب رئيس مجلس الإدارة

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل، ممثلاً عن شركة وقود لفحص المركبات "فاحص")

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد سعد راشد المهندي على شهادة بكالوريوس في الهندسة الصناعية والأنظمة من جامعة جنوب كاليفورنيا (USC) في لوس أنجلوس في الولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٩٠.

انضم المهندي إلى قطر للطاقة – إدارة الهندسة بصفة متدرب في عام ١٩٩٠، تولى العديد من المناصب في إدارة أعمال الهندسة قبل تعيينه مدير إدارة الأعمال الهندسية في عام ٢٠٠١.

أصبح المهندي أول مدير للعقود في قطر للطاقة في عام ٢٠٠٣ وقد أسّس إدارة العقود. وتضمنت المهام تطوير الأنظمة ومجموعة كاملة من الإجراءات ذات الصلة. في يونيو ٢٠٠٦، عُيّن المهندي بمنصب مدير الشؤون الفنية لقطر للطاقة.

حيث تولى العديد من المسؤوليات التنفيذية للتخطيط والإشراف وتنفيذ مجموعة متنوعة من المشاريع المتعلقة بالنفط والغاز.

عُّين المهندي رئيساً تنفيذياً لشركة قطر المحدودة للكيماويات (كيو كيم) في سبتمبر ٢٠١٥.

في أبريل ٢٠١٧، عّيّن المهندي بمنصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للوقود (وقود). وابتداء من ٢٠١٩/٠٧/٠١ عين عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة قطر للوقود (وقود).

عُّين نائب رئيس مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات في أبريل ٢٠٢١.

المناصب الأخرى*: العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة قطر للوقود (وقود)

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات: ٩٧,١٠٠ سهم

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

(تتمـــة)

السيد / غانم محمد الكواري

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ غانم محمد الكواري على بكالوريوس علوم الكمبيوتر من جامعة ويسكونسون عام ١٩٨٦.

انضم السيد /الكواري للعمل في قطر للطاقة والتحق بقسم أنظمة المعلومات عام ١٩٨٦ فور تخرجه. وقد شغل العديد من المناصب خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٣.

وقد أعير عام ١٩٩٣ إلى قطر غاز، حيث ما لبث أن أصبح مديراً لتكنولوجيا المعلومات. وفي عام ٢٠٠٦، تمت ترقيته ليشغل منصب مدير الشؤون الإدارية. ويشغل السيد/ الكواري حالياً منصب مدير الموارد البشرية في قطر غاز.

المناصب الأخرى*: لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات: ٣٤,١٦٠ سهم

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة
(تتمـــة)

السيد/ محمد إبراهيم المهندي

عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد/ محمد المهندي منصب الرئيس التنفيذي لشركة هليكوبتر الخليج منذ عام ٢٠٠٨ وعضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١١. انضم السيد/ محمد المهندي إلى شركة هليكوبتر الخليج منذ نوفمبر ١٩٩٤. وقبل ذلك، شغل منصب مدير خدمة العملاء في طيران الخليج في الدوحة. وهو حاصل على شهادة في إدارة الطيران من معهد فلوريدا للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ محمد المهندي رائد من رواد الأعمال وقائد استراتيجي يترجم استراتيجيات العمل إلى أقصى قدر ممكن من الأرباح مع الحفاظ على خدمة فعالة وآمنة وعالية الجودة متوافقة مع المعايير الدولية.

قام السيد / محمد المهندي بتطبيق خطة إستراتيجية لتوسيع شبكة عمل شركة هليكوبتر الخليج وبناء أسطول حديث وتمكن من إحداث تغييرات شاملة وفلسفة متطورة تتخذ جودة الخدمات منطلقاً لها.

المناصب الأخرى*: لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات: ٥٠,٢٢٠ سهم

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

(تتمـــة)

السيد/ علي جابر المري

عضو لجنة التدقيق

عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل، ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية)

المؤهلات والخبرات:

نال السيد/ علي جابر المري درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الخليجية في البحرين عام ٢٠٠٩، وذلك بعد أن حصل على بكالوريوس تجارة في المحاسبة من جامعة بيروت العربية عام ١٩٩٩، فيما سبق وحصل على دبلوم التجارة الثانوي عام ١٩٩١.

ويشغل حالياً السيد/ المري منصب مدير إدارة التدقيق الداخلي في الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.

ويتمتع السيد/ المري بخبرة تصل إلى ٣٥ عاماً في التدقيق والشؤون المالية والإدارية والموارد البشرية. وقد شارك في وضع الخطط الاستراتيجية للهيئة وأهدافها ورؤيتها ورسالتها والعمل على تحقيق الأهداف العامة للهيئة لتعزيز أدائها.

المناصب الأخرى*: لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات: لا يوجد

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة
(تتمـــة)

الشيخ/ جاسم بن عبد الله آل ثاني

عضو لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/ مستقل، ممثلاً عن جهاز قطر للاستثمار)

المؤهلات والخبرات:

حصل الشيخ جاسم بن عبد الله آل ثاني على بكالوريوس العلوم الإدارية والاقتصاد - تخصص محاسبة - من جامعة قطر عام ٢٠٠٥.

بدأ الشيخ جاسم مسيرته المهنية بأن شغل منصب مساعد مدير في الشركة القطرية للتكافل، ثم رقي إلى منصب مساعد مدير عام الشركة عام ٢٠٠٦، حيث ظل في هذا المنصب حتى عام ٢٠٠٩. وعمل بعد ذلك في إدارة تطوير الأعمال بجهاز قطر للاستثمار لمدة ٥ أعوام، ثم عمل في إدارة التدريب بالجهاز لمدة عامين. يشغل الشيخ جاسم منذ أبريل ٢٠١٦ منصب كبير محللي الأداء بمكتب المدير المالي لجهاز قطر للاستثمار.

المناصب الأخرى*: لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات: لا يوجد

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

(تتمـــة)

السيد/ محمد ناصر الهاجري

رئيس لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/ مستقل، ممثلاً عن شركة الكهرباء والماء القطرية)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد ناصر الهاجري على درجة الماجستير في هندسة الغاز من جامعة سالفورد بالمملكة المتحدة، وبكالوريوس الهندسة الكيميائية من جامعة قطر.

انضم السيد/ الهاجري إلى شركة الكهرباء والماء القطرية عام ٢٠٢١م.

انضم السيد/ الهاجري إلى قطر للطاقة عام ١٩٩١ ويتمتع بخبرة تزيد على ٣٢ عاماً في قطاعي إنتاج النفط والغاز والصناعات البتروكيمياوية.

وقد شغل السيد/ الهاجري العديد من المناصب القيادية في قطر للطاقة، منها نائب الرئيس التنفيذي لتطوير المشاريع البتروكيماوية والصناعية.

المناصب الأخرى*: لا العضو المنتدب والمدير العام شركة الكهرباء والماء القطرية.

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات: ٣٣,٢٨٠ سهم

*مناصب الأعضاء المشار اليها هي تلك التي تتعلق بشركات مساهمة عامه، آخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.

الخليج الدولية للخدمات
Gulf International Services

ص.ب. ٣٢١٢، الدوحــة، قطـر
هاتف: ٢٠٨٨ ٤٠١٣ (٩٧٤+)
فاكس: ٩٧٥٠ ٤٠١٣ (٩٧٤+)
البريد الإلكتروني: gis@qatarenergy.qa
الموقع الإلكتروني: www.gis.com.qa